

**إطار مقترح لمشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية
فى ضوء القانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ومعايير المحاسبة
والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
(دراسة نظرية ميدانية)**

**A proposed framework for the problems of
accounting and auditing for sovereign sukuk
in the light of Law No (138) of 2021, and
accounting and auditing standards Islamic
financial institutions
(field theoretical study)**

د/عبد الحميد عبد الحميد عيسى
مدرس بقسم الإحصاء
كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر

د/محمود عطية اسماعيل محمد
دكتوراة الفلسفة فى المحاسبة
كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر

الملخص:

صدر القانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ولأئحته التنفيذية رقم (١٥٧٤) لسنة ٢٠٢٢، بشأن تطبيق الصكوك السيادية فى مصر، والتي تعد احدى الأدوات المالية الحديثة المطبقة فى العديد من الدول بهدف المساهمة فى علاج الموازنة العامة للدولة. وتهدف الدراسة إلى وضع إطار محاسبى يوضح طبيعة الصكوك السيادية، وكيفية القياس والإفصاح المحاسبى عنها والتعرف على مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من التطبيق، ووضع اطار محاسبى لمعالجتها وفقاً للقانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١. وتوصلت الدراسة الى تعدد مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق قانون الصكوك السيادية، وتبين ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث. واوصت الدراسة بضرورة تطبيق الإطار المقترح الذى يتضمن حلولاً للمشكلات السابقة وفقاً لقانون الصكوك السيادية، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة عام ٢٠١٥ وتعديلاتها عام ٢٠٢٠، ووفقاً لتجارب بعض الدول التي تطبق صيغ الصكوك السيادية، وما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة للمتخصصون فى مجالات الصكوك السيادية.

الكلمات المفتاحية: قانون الصكوك السيادية رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١- انواع الصكوك السيادية- التجارب الدولية للصكوك السيادية- القياس والإفصاح المحاسبى عن الصكوك السيادية- مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية- مشكلات المراجعة عن الصكوك السيادية- معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- اطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية.

Abstract:

Law No(138) for the year 2021, and its executive regulations No(1574) for the 2022, were issued regarding the application of sovereign sukuk in Egypt, which is one of the modern financial tools applied in many countries with the aim of contributing to the treatment of the state's general budget

The study aims to develop accounting framework that explains the nature sovereign sukuk, how to measure and disclose accounting about it, and to identify accounting and auditing problems resulting from the application, with an accounting framework to address them in accordance with Law No(138) for the year 2021. Sovereignty, and this was shown through the field study conducted researcher.

The study recommended the need to implement the proposed framework that includes solutions to the previous problem in

accordance with the sovereign sukuk Law, and the accounting and auditing standards for Islamic financial institutions issued by the accounting and auditing organization in 2015, and its amendments in 2020, and according to the experiences of some countries that apply

the formulas of sovereign sukuk, and their findings, some previous studies specialists in the fields of sovereign sukuk.

Keywords:

sovereign sukuk Law No(138)the year 2021- sovereign sukuk types international experiences for sovereign sukuk – accounting measurement and disclosure for sovereign sukuk- accounting problems for sovereign sukuk -auditing problems for sovereign sukuk - accounting and auditing standards Islamic financial institutions - A proposed framework for addressing problems accounting and auditing for sovereign sukuk.

١ - مقدمة الدراسة:

١/١ مشكلة الدراسة:

ترتب على صدور قانون الصكوك السيادية رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ظهور بعض مشكلات المحاسبة والمراجعة وبعض المشكلات التطبيقية الناتجة من تطبيق القانون ، ومن خلال ذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما هي الصكوك السيادية، وما هي انواعها، وما هي اقسام عملية التصكيك؟
- ٢- كيف تتم المحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للقانون رقم(١٣٨) لسنة ٢٠٢١؟
- ٣- ماهي مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق قانون الصكوك السيادية.

٢/١ هدف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار للمحاسبة عن الصكوك السيادية، ومعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من التطبيق وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لتجارب بعض الدول السابقة في تطبيق أنشطة الصكوك الإسلامية وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- وضع اطار للمحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للقانون رقم(١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ، وفي ضوء معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- ٢- التعرف على مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية، مع وضع إطار لمعالجة هذه المشكلات، واختبار صلاحية الاطارالمحاسبى من خلال دراسة ميدانية.

٣/١ أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذى تتناوله في ضوء الإعتبارات التالية:

- ١- الإقبال على الصكوك السيادية باعتبارها احد اهم الإستثمارات المالية الإسلامية.

- ٢- توجيه دور مالكي الصكوك السيادية من خلال تزويدهم بمعلومات عن أهميتها واقسامها وكيفية تطبيقها لحدثة تطبيق قانون الصكوك السيادية لأول مرة في مصر.
- ٣- زيادة الوعي والفكر المحاسبي للعاملين بشركة التصكيك بتزويدهم بمعلومات عن محاسبة الصكوك السيادية وتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية ذات الصلة وبين قانون الصكوك السيادية مما يؤدي للتطبيق السليم للممارسات المحاسبية للقانون.
- ٤- اثراء الفكر المحاسبي من خلال فتح المجال امام الباحثين المتخصصين في الصكوك السيادية لتطبيق او تطوير هذا الإطار المقترح في مجالات بحثية اخرى.

٤/١ فروض الدراسة:

- للإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها يمكن صياغة فروضها كما يلي:
- ١- لا توجد فروق جوهرية بين مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.
 - ٢- لا توجد فروق جوهرية بين مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.

٥/١ منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة علي استخدام المنهجين (الإستنباطي والتطبيقي)، ويستخدم المنهج الإستنباطي في صياغة الإطار النظري للدراسة من حيث مشكلتها وأهدافها وأهميتها وصياغة فروضها من خلال ما تم جمعه من مراجع سواء اكانت دوريات أو قوانين أو إصدارات علمية معاصرة سواء اكانت (عربية أو اجنبية)، في مجال الصكوك السيادية، كما تم استخدام المنهج التطبيقي في الدراسة الميدانية التي اجريت بهدف اختبار فروض الدراسة، مع اختبار صلاحية الإطار المحاسبي المقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية وفقاً للقانون (١٣٨) لسنة ٢٠٢١.

٦/١ خطة الدراسة:

- ١- مقدمة الدراسة.
- ٢- الدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة.
- ٣- الإطار النظري للصكوك السيادية.
- ٤- المحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للمعايير المحاسبية.
- ٥- مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية.

٦- إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية.

٧- الدراسة الميدانية.

٨- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية.

٩- قائمة المراجع.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة:

١/٢ دراسات متعلقة بتطبيق الصكوك الإسلامية في بعض الدول:

١/١/٢ الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

صدرت الصكوك الإسلامية بماليزيا وفقاً لمعايير الرقابة الشرعية للادوات المالية مثل معيار (٥٪)، والذي يستخدم لقياس المستوى المختلط بين مساهمة المستثمرين بانشطة مشروعة وانشطة محرماً شرعاً، ومؤشر (١٠٪)، ويستخدم لقياس اختلاط مساهمة المستثمر بانشطة مشروعة وانشطة تتضمن مساهمة في اسعار الفائدة بحسابات الايداع الثابتة بالبنوك التقليدية، ومؤشر (٢٥٪) ويستخدم لقياس مستوى الاختلاط بين مساهمة المستثمر في انشطة مشروعة وانشطة تحقق مصالح بالرغم من احتوائها لعناصر مخالفة للشريعة الإسلامية تقسم الصكوك الإسلامية وفقاً لعقد الشراكة عقد الشراكة للأنواع التالية: (١)

١- صكوك المضاربة او المقارضة، ومنها يتم تقسيم الارباح بين المضارب الثانى وهى الشركة المنفذة للمشروع وبين المضارب الاول (شركة الاصدار) والتي تقوم بدورها بتقسيم الارباح بينها وبين حملة الصكوك بالعائدات المتفق عليها مسبقاً. (١)

٢- صكوك المشاركة، صدرت لأول مرة عام ٢٠٠٥ بمقدار (٢٥٠ مليار رينجيت ماليزى)، وتقوم الشركة المصدرة بإبرام عقد بينها وبين شركة ثانية، وطرح الصكوك للجمهور للاكتتاب بالمشاركة بالمشروع (٨٧٪) من جانب حملة الصكوك الإسلامية، ونسبة (١٣٪) لصالح الشركة المصدرة، ويتم توزيع ارباح الصكوك بعد انتهاء المشروع.

٣- صكوك الوكالة بالاستثمار، تقوم على اساس ايجاد وكيل او وسيط لادارة الاستثمارات نيابة عن المستثمر (حملة الصكوك الإسلامية)، ويتلقى المصدر رسوم الادارة من الوكيل، ولحملة الصكوك تعين مصدر لاستثمار اموالهم بانشطة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن اهم مراحل اصدار صكوك الوكالة بالاستثمار هو (اجراء عقد الوكالة بين حامل

^١-محمد اكرم لال الدين، التجربة الماليزية لإصدار الصكوك، تدوة آليات تطبيقات الصكوك - تجارب دولية،

فندق هليتون ، رمسيس، القاهرة، ٢٠١٩ ، ص٤٥

2- Ahmed iprhim ,Applied Shari ,ah in Financial Transacation"2014 ,

Available at [http // www :Shared china.com /get in financial](http://www.Shared_china.com/get_in_financial) -

الصك وبين الوكيل، ثم اصدار صكوك الوكالة من الوكيل الى الموكل، حامل الصك ليتم دفع عائدات الصكوك من الموكل للوكيل، يتم الاستثمار من المصدر للمستثمر).

ويتم تقسيم الصكوك الاسلامية في ماليزيا القائمة على عقد الشراكة الى الانواع التالية:

٤- **صكوك المرابحة وصكوك البيع بضمن أجل**، عبارة عن وثائق أو شهادات ممثلة لقيمة الأصول تصدرها الجهات المختصة على اساس عقد البيع بالثمن الأجل، وتعد هذه الأوراق القائمة على عقود المربحات الأكثر تطبيقاً في ماليزيا، ومن مراحل اصدارها (قيام الجهة المختصة ببيع الأصول لجهة ثانية- المكتب الأول- بسعر محدد، ثم تقوم الشركة المصدرة بشراء هذه الأصول من المكتب الأول بسعر أجل اعلى من السعر الأول على اقساط بهدف الحصول على السيولة دون فقدان الأصول محل البيع، وقيام الجهة المصدرة باصدار صكوك البيع بضمن أجل باعتبارها ديون للمكتب الأول وتكون بالقيمة المؤجلة للأصول، وقيام المكتب الأول بطرح الصكوك الإسلامية للتداول).^(٢)

٥- **صكوك الإستصناع**، وهي صكوك يكون العقد فيها بين الجهة المصدرة وهو المستصنع، وبين المقاول وهو الصانع على شيء موصوف وهو (المصنوع)، وقيام الجهة المصدرة ببيع المصنوع للجهة الممولة نقداً بضمن تكلفة المصنوع للحصول على السيولة النقدية، تدفع الجهة الممولة ثمن المصنوع للجهة المصدرة التي تقوم بدورها بدفع النقدية للمقاول ليقوم بالتصنيع نيابة عنها، ثم تقوم الجهة الممولة بالبيع للجهة المصدرة بالثمن بالاضافة الى الأرباح دفعة واحدة او على اقساط) وتصدر صكوك الإستصناع لاثبات المديونية.^(٣)

٦- **صكوك الإجارة**، عبارة عن صكوك ملكية الموجودات المؤجرة عبارة عن ثائق متساوية القيمة تصدر من مالك العين المؤجرة، وتتيح هذه الصكوك لحاملها الحصول على دخول الإيجار وعائد رأس المال مع تحمل مخاطر الخسارة على العين المؤجرة.

٢/١/٢ الصكوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية:

تأسست شركة السوق المالية السعودية عام ٢٠٠٣، بهدف تدوال الصكوك الاسلامية الصادرة في عام ٢٠٠٤، ثم اصدرت شركة سابك صكوك بقيمة (٣ مليار ريال سعودي). كما اصدر البنك الاسلامي للتنمية بجدة صكوك اجارة واستصناع ومرابحة، واصدرت شركة النقل البحر الوطنية صكوك مرابحة بقيمة (٣.٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٥ تنتهي مدتها في

^٢- عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الاسلامية في تطوير السوق الاسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ارقام صفحات مختلفة.

1- Akhtar zaite, abdul aziz, "Capital Market Islamic Framework: Malaysian Experience " conference of securities markets of bourse; prospects & challenges, U.A.E University, 15/ may/ 2017

عام ٢٠٢٢، كما اصدرت شركة ارمكوتوتال صكوك الاستصناع والاجارة والمشاركة بقيمة (٣.٧مليارريال) تنتهى عام٢٠٢٥. ومن العوامل المساعدة فى اتساع حجم سوق الصكوك الإسلامية السعودية هو الاعتماد على السيولة المالية العالية الناتجة من زيادة الناتج المحلى واتجاه المؤسسات العامة ومؤسسات الأعمال للتمويل عن طريق الصكوك السيادية.

كما تضمن وزارة المالية فى المملكة العربية السعودية الصكوك نيابة عن الحكومة، كما الحق صندوق النقد العربى السعودى الصكوك بقائمة الأوراق المالية المقبولة من خلال اتفاقيات عقد الشراء بمعدل (٧٠٪)، ووزن المخاطر (صفر) (%).^(٦)

واشترط برنامج اصدارالصكوك بان يتم اصدارها الكترونياً بالقيمة الاسمية المحددة للصك الواحد، ويمثل الصك الشامل المودع لدى وكيل حملة الصكوك كافة صكوك الإصدارالسارية، بالإضافة لتمثيلهم فى اصول الصكوك، كما يتم ادراجها وتداولها عن طريق (ايداعها بمركز الايداع وادراجها اوعدم ادراجها بالسوق...).

كما تتكون اصول الصكوك من(حصة وكيل حملة الصكوك فى اصول المضاربة، وحقوق وكيل حملة الصكوك بصفته بائعاً فى عملية المرابحة ويدخل فيها ثمن البيع المؤجل، وباقى حقوقه وفقاً لاتفاقية المرابحة الرئيسية، والمبالغ الموجودة فى حساب الصكوك وحملة التجميع، ودفعات مستحقة على المضارب بموجب اتفاقية المضاربة).^(٧)

ويودع حملة الصكوك الإسلامية فى تاريخ اصدارها مبالغ الاكتتاب فى حساب بنكى باسم وكيل حملة الصكوك الذى يقوم بالاستحواذ على اصول الصكوك باستخدام حساب متحصلاتها، ثم يقوم بدفع رأس مال المضاربة للمضارب، الذى يقوم بدوره بالإستثمار فى مبلغها، وتتمثل ايرادات المضاربة فى الايرادات المتحققة من اصولها بعد خصم التكاليف المباشرة وتكاليف المضاربة، وتسمى حصة وكيل حملة الصكوك بصفته رباً لرأس المال فى هذه الايرادات باريح المضاربة. ولحملة الصكوك الحصول على اقساط رأس المال فى تاريخ

^٥- رامى محمد كمال، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، الطبعة الأولى، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠١٩ ص١٠٦، ١٠٨.

^٦- لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى:

أ- عبد الحميد احمد قندوز، الصكوك، الإطار النظرى والتطبيقي، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربى، ابو ظبى، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢، ص٥

<http://www.amf.org.ae-ar>

ب- وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية، برنامج اصدار الصكوك، ٢٠٢٠، متاح على:

<http://www.mof.gov.sa/pages>

<http://www.mof.gov.sa/financialReport/pudget/2020/pages/default.aspx/>

الاسترداد الجزئي للصكوك، وفي هذه الحالة يسترد جزء من صكوك الإصدار بقيمة اقساط رأس مال الصكوك المدفوعة، وتخفيض اجمالي القيمة الاسمية لصكوك الاصدار بهذا المبلغ. ورأس مال صكوك المرابحة، هو الرصيد المتبقى بحساب متحصلات الصكوك، يستخدم لشراء سلع محددة تباع لوزارة المالية السعودية بصفتها المشتري، بثمن مؤجل متفق عليه في اشعار عرض الشراء (ثمن البيع المؤجل) وفقاً للاتفاقية الرئيسية للمرابحة. ومن المخاطر المرتبطة بصكوك المضاربة، عدم اجراء اي تقييم لأصول المضاربة، كما يتم تحديد قيمة التقييم من قبل المصدر ووفقاً لسلطته التقديرية، واستثمار نسبة (٦٧٪) من اجمالي القيمة الاسمية للأصدار ذى الصلة في أنشطة المصدر لتحقيق ارباح تستخدم لسداد مبالغ مستحقة لحملة الصكوك، وعند حدوث اي تغييرات لحدوث ظروف اقتصادية يؤثر ذلك على قيمة اصول المضاربة والأرباح المتحققة منها. ومن اهم مخاطر صكوك المرابحات الإسلامية (مخاطر التشغيل وتعنى قدرة المصدر فى الحصول على السلع، ومخاطر الضرائب المفروضة على هذه السلع...^(٧)).

٢/٢ الدراسات السابقة المرتبطة بهدف الدراسة:

٢/٢/١ دراسة، (مصطفى ٢٠١٨)^(٨)، هدفت الى تناول المحاسبة عن مخاطر الأدوات المالية بالبنوك الإسلامية وآثارها على كفاية رأس المال، وتوصلت الدراسة ان المخاطر التى تواجه البنوك الإسلامية هي مخاطر الائتمان مثل عدم قدرة العميل على الوفاء بالأقساط، والمخاطر التشغيلية مثل مخاطر التنفيذ، ومخاطر الأنظمة والاتصالات، مثل عدم الالتزام بالضوابط الشرعية فى المعاملات، ومخاطر السيولة، كعمليات السحب والإيداع على الودائع، وعدم القدرة على الإقتراض بالقيمة الاسمية. كما توصلت الدراسة ان مخاطر صيغ المرابحة تنشأ بسبب استخدام صيغ المرابحة فى التمويل الاسلامى مع العميل لعدم الالتزام بالعقد ومن صورها: اهالك البضاعة قبل التسليم، وعدم الالتزام بالوعد، وتخلف العميل عن السداد ، وعدم مطابقة السلع للمواصفات، وتنشأ مخاطر صيغ الأستصناع بسبب فشل تسليم السلع المستنعة، وتراجع العميل عن اتمام العقد، وعجز مقاول الباطن عن اتمام عملياته فى الوقت المحدد، وتنشأ مخاطر السلم، بسبب تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل لمطالبة العميل فى اضاعة حقوق البنك، وتغير الاسعار وقت تسليم المسلم فيه عن وقت ابرام العقد.

^٧ - وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية، برنامج اصدار الصكوك، مرجع سابق، ص ١٢

^٨ - مصطفى خليفة حجازى، المحاسبة عن مخاطر الأدوات المالية بالبنوك الإسلامية واثرها على كفاية رأس المال، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٨، ارقام صفحات مختلفة.

وتنشأ مخاطر صيغ الاجارة، بسبب تحمل المؤجر كل اعباء المخاطر، وعدم العلم بتكلفة الصيانة، وعدم العلم بالاجرة، وتوقف اعمال المستأجر كما تنشأ مخاطر المضاربة والمشاركة بسبب سوء الانفاق، والضمانات، وحوادث خسائر، وعدم معرفة الأرباح. ومن اهم مخاطر المزارعة والمساواة، الحوادث الطبيعية مثل الحرائق. وقدمت الدراسة نموذجاً لقياس المخاطر والإفصاح عنها وفقاً لمقررات اتفاقيات (بازل ١)، و(بازل ١١١) مثل اسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب النمطي، واسلوب القياس الداخلي المتقدم.

٢/٢/٢ دراسة (عز الدين ٢٠١٨) (٩)، هدفت لبيان اهمية عقد الإستصناع احد ادوات الصكوك السيادية، كألية لتفعيل دور الوقف في تمويل وتنمية المنشآت. وتوصلت الدراسة ان صكوك المضاربة الاسلامية المقيدة والمطلقة من اهم صور التمويل الاسلامي، ويحكم هذه الصور معايير شرعية ومالية ومنها قاعدة (الغنم بالغرم)، وتعنى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل بين الممول والمتمول، كما توصلت الدراسة ان الإستصناع هو (عقد على مبيع فى الزمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص) ويسمى فيه المشتري، مستصنعاً، والبائع صانعاً، والشئء محل العقد مستصنعاً فيه، والعيوض يسمى ثمناً- ومن اهم قواعد عقد الإستصناع الشرعية انه قسم من اقسام السلم، ويجب العلم بالمصنوع من عقد الإستصناع ببيان جنسه ونوعه، والا يكون مؤجلاً، ومن الثمن قد يدفع كله او بعضه فى مجلس العقد، او قد لا يدفع منه شئء فيكون ديناً حتى يتم تسليم المستصنع فيه. وتوصلت الدراسة ان عقد الإستصناع جمع بين خاصية بيع السلم فى جواز توريده على بيع معدوم ويصنع العقد فيما بعد، وخاصية البيع المطلق فى جواز كون الثمن فيه انتمائياً لا يجب تعجيله مثل عقد السلم، كما يمكن تطبيق صيغة عقد الاستصناع - احد صيغ التمويل الاسلامي - فى الإستثمار بالمجال الصناعى مثل (تمويل صغار المنتجين بالمال اللازم لعملية الانتاج ثم اعادة بيع المنتج المصنع، كما يمكن تطبيقه فى عمليات مقاولات البناء).

٣/٢/٢ دراسة (على، وآخرون ٢٠١٩) (١٠)، هدفت الى تقديم اطار لدور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأهيل مهني متخصص لمراجعة الصكوك لعدة اسباب منها (غياب اسس ومعايير المراجعة كاطار نظري، وعدم وضوح اساليب الرقابة المالية الحكومية لمراقبة اصدار وتداول الصكوك

^٩ - عز الدين فكرى تهاى، عقد الإستصناع كألية لتفعيل دور الوقف فى تمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حاجة العالم الى تفعيل دور الإقتصاد والتمويل الإسلامى، مؤتمر رابطة الجامعات الاسلامية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ١٥
^{١٠} - على احمد زين، محمد عبد القادر امين، عبد الحميد محمد عبد اللطيف، اطار مقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٩.

، ومدى مسئولية مراقب الحسابات عن الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية المتعلقة بمراجعة الصكوك السيادية. وتوصلت الدراسة ان اهم مشكلات مراجعة الصكوك السيادية هي (مشكلة تقييم هيكل الرقابة الداخلية، واجراءات المحاسبة عن أنشطة الصكوك، ومشكلة التقرير عن الصكوك، ومشكلة قانونية وشرعية أنشطة الصكوك، ومشكلة مراجعة تقديرات القيمة العادلة، ومشكلة المخاطر المتوقعة من تطبيق أنشطة الصكوك، ومشكلة تعقد وجمع وتقييم ادلة الإثبات، ومشكلة زيادة اجراءات التحقق، ومشكلة الرقابة الشرعية على أنشطة الصكوك).

وقدمت الدراسة اطاراً مقترحاً لمراجعة أنشطة الصكوك السيادية من خلال تناول النقاط التالية (ما هي دوافع واهداف مراجعة أنشطة الصكوك، وكيفية تحديد مرحلة الإتفاق على شروط المهام الرقابية- وخطاب النظم، وتخطيط أنشطة الصكوك، واجراءات التحقق من أنشطة الصكوك مثل الاسترشاد بمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٠٠) بشأن ادلة المراجعة، وتقييم نتائج مراجعة الصكوك من خلال اعداد تقرير المراجعة)

٤/٢/٢ دراسة، (احمد ٢٠٢١)^(١١)، هدفت الى تطبيق اساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية للحد من مخاطر صيغ التمويل الاسلامى. تناولت الدراسة مفهوم مخاطر صيغ التمويل الاسلامى بالمصارف الاسلامية وانواعها (مخاطر الائتمان، والتشغيل، والسوق، والسيولة، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر الاستثمار فى رؤوس الأموال)، ومعايير ادارة المخاطر بالمصارف وفقاً لمقررات (بازل ١، وبازل ١١، وبازل ١١١)، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار (١) مبادئ ادارة المخاطر، ومعايير (١٢) ادارة مخاطر السيولة. وتوصلت الدراسة ان مخاطر صيغ التمويل الاسلامى يمكن بيانها على النحو التالى:

، مخاطر المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء تحدث عند تقدم العميل بالتقدم لشراء سلعة معينة (مخاطر التشغيل)، وفى حالة الوعد بالشراء غير الملزم سيتعرض المصرف (لمخاطر السوق) حالة نكول الأمر بالشراء ويتم البيع لطرف آخر، و(مخاطر السيولة) تحدث عند عدم ابرام عقد المرابحة، وتتمثل مخاطر الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، حالة نكول المستأجر عن استلام السلعة وعدم تغطيته لمبلغ هامش الجدية، وتحدث (مخاطر الائتمان) عند شراء المصرف السلعة من غير الواعد بالاستجارة وعدم مطابقة السلعة المطلوب اجارتها للمواصفات، وتكمن مخاطر السلم والسلم الموازى، عند عدم تسليم رأس مال السلم نقداً او منفعة فى مجلس العقد او تأجيل تسليمه لأجل تسلم المسلم فيه تحدث (مخاطر التشغيل)، وعند عجز المسلم اليه

^{١١} - احمد شوقى سليمان، استخدام اساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية للحد من مخاطر صيغ التمويل الاسلامى، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر ٢٠٢١، ارقام صفحات مختلفة.

عن التسليم جزئياً أو كلياً لعدم كفاية الضمانات المقدمة تحدثت (مخاطر الائتمان)، وعند عدم التزام العميل بتسليم السلعة للمصرف بالوقت المحدد تحدثت (مخاطر السوق). وقدمت الدراسة كيفية تكامل اساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية للحد من مخاطر صيغ التمويل من خلال تطبيق اساليب (بطاقة الاداء المتوازن، وادارة الجودة الشاملة، وستة سيجما...).

٥/٢/٢ دراسة (راضى ٢٠٢١)^(١١) هدفت لبيان دورالصكوك الاسلامية فى تمويل مشروعات البنية التحتية. تناولت الدراسة مفهوم الصكوك الاسلامية وانواعها والفرق بينها وبين الأسهم والسندات، وتوصلت الدراسة ان الصكوك الاسلامية القائمة على عقود المشاركة صكوك هي (المضاربة، والمشاركة، والمزارعة والمغارسة، والمساقاة)، وعقود الصكوك الاسلامية القائمة على عقود البيع هي (السلم، والاستصناع، والمرابحة) والصكوك الاسلامية القائمة على عقود الإجارة هي (صكوك الإجارة). وتوصلت الدراسة ان دور الصكوك فى تمويل مشروعات البنية التحتية يتمثل فى اصدار صكوك المضاربة والمشاركة الحكومية لتمويل مشروعات الكهرباء، واطارصكوك الإجارة لمشروعات التعليم، واطارصكوك الإستصناع لمشروعات المقاولات. وأشارت الدراسة ان حجم اصدارات الصكوك عالمياً عام (٢٠١٨) بلغ (١٢٣) مليار دولار امريكى) وفقاً لتقرير سوق الصكوك المالية الاسلامية ، وقدمت الدراسة تجارب بعض الدول التى الصكوك الاسلامية مثل (ماليزيا، والمملكة العربية السعودية).

٦/٢/٢ دراسة (ناريمان ٢٠٢٢)^(١٢)، هدفت الى رقمنة الصكوك باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل وانعكاسها على تفعيل الإفصاح عن الشمول المالى، وعرفت الدراسة الشمول المالى بأنه، عملية مستمرة لجذب جميع فئات المجتمع الى النظام الإقتصادى الرسمى للدولة عن بتقديم خدمات ومنتجات بتكلفة مناسبة لتلبية الإحتياجات المالية. واهداف الشمول المالى هي (تحقيق الإستقرار المالى، تحقيق التنمية الإجتماعية...)، وعرفت الدراسة الصكوك الاسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة فى ملكية اعيان او منافع بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب واستخدامها فى هدف اصدارها، وقسمت الدراسة الصكوك وفقاً للمعيار (١٧) من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الى (صكوك السلم، والاستصناع، والمرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والمساقاة، والمغارسة)، كما قسمت عملية التصكيك الى (شركة التصكيك، والجهة المستفيدة، ومنظم الإصدار، ووكيل السداد، وجهة التصنيف الائتمانى، وامين الحفظ، والطرف المستقل). كما عرفت الدراسة سلسلة الكتل

^{١٢} - راضى عبد المقصود مهدى، دور الصكوك الاسلامية فى تمويل مشروعات البنية التحتية ، تجارب دولية، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر* ٢٠٢١، ص ٥

^{١٣} - ناريمان اسماعيل احمد، رقمنة الصكوك المالية الاسلامية باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل وانعكاسها على تفعيل الإفصاح عن الشمول المالى، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة، جامعة القاهرة،* ٢٠٢٢، ص ٢٥، ١٨، ٤٢، ٥٣

بأنها، سجل دفترى الكتروني لامركزي للمعاملات والمعلومات ذات الصلة بكيان معين يعتمد على آلية التشفير لبناء كتل بيانات ويمتاز بالسرعة في اجراء العمليات. وتوصلت الدراسة ان دور سلسلة الكتل في عملية اصدارالصكوك المالية يكون من خلال تطبيق العقود الذكية، وهو عقد آلي التنفيذ بين طرفين او اكثر بحيث يتم برمجه شروطه وتحميلها على سلسلة الكتل لتنفيذ المعاملات بشكل رقمي تلقائي من خلال (الإنشاء والتميز، والارسال، والتنفيذ والمعالجة)، وتصدر الصكوك الذكية عن طريق (قيام جهة الإصدار بإنشاء منصة خاصة للصكوك وتعبئة معلوماتها، وإنشاء عملات الكترونية قابلة للتداول تعادل قيمة الصكوك وقابلة للبيع، وتسجيل المستثمرين عبر المنصة وإصدار شهادات الصكوك الذكية مع تداولها في الأسواق المالية، وبعد انتهاء مدة الصك توزع الارباح الكترونياً على حاملي الصكوك وفقاً للعقود الذكية المبرمة)، وتوصلت الدراسة ان دور الصكوك الاسلامية الذكية في تفعيل الإفصاح عن الشمول المالي بتطبيق مجموعة المؤشرات التالية للعقود الذكية (معلومات عن الصكوك الذكية المصدرة، مثل قيمة الصك ومدته والعائد المالي منه، ومعلومات عن حملة الصكوك (عدد المستثمرين والتسهيلات المقدمة لهم، ومعلومات عائد المشروعات المستثمر بها الصكوك الذكية كالمصروفات المخصومة وما تم سداده من مستحقات لحملة الصكوك).

٣/٢ تقويم وتحليل الدراسات السابقة لإستخراج الفجوة البحثية:

- تناولت الدراسات السابقة مشكلات مخاطر الصكوك الاسلامية، ولكنها لم تتناول مشكلات المحاسبة والمراجعة التي تواجه تطبيقها وفقاً للقانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ .

- تناولت الدراسات السابقة مخاطر الصكوك وفقاً لمقررات (بازل ١) و(بازل ١١١)، ولكنها لم تتعرض لمشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق الصكوك السيادية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- تناولت الدراسات السابقة اثر تطبيق الصكوك على تطبيق الشمول المالي، ولم تتناول اثر تطبيق الصكوك على المساهمة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

- لم تقدم اى دراسة من الدراسات السابقة، كيفية القياس والإفصاح المحاسبى للصكوك السيادية وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، وهو ما تقوم الدراسة الحالية بتقديمه.

- قدمت الدراسة الحالية، اطار محاسيباً لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق قانون الصكوك السيادية من خلال الاسترشاد بنتائج الدراسة الميدانية.

٣- الإطار النظري للصكوك السيادية:

١/٣ مفهوم الصكوك السيادية:

يمكن عرض التعريفات التالية لاستخلاص تعريفاً عاماً وشاملاً للصكوك السيادية:

١- **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، انها وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصص شائعة بملكية موجودات، او أعيان أو منافع أو خليط من الأعيان والمنافع قائمة فعلاً أو يتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، والتي تصدر وفق عقد شرعى وتأخذ أحكامه. (١٤)

٢- **معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، انها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة فى ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أوفى ملكية موجودات مشروع معين وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب واستخدامها فيما صدرت من أجله. (١٥)

٣- **قانون الصكوك السيادية**، انها اوراق مالية حكومية اسمية متساوية القيمة وقابلة للتداول تصدر لمدة محددة، لا تتجاوز (٣٠عاماً) وتتمثل حصصاً شائعة فى حقوق منفعة الأصول وفقاً لما تحدده نشرة الإصدار. (١٦)

٤- **عرفها احد الكتاب** بأنها تقوم على اساس المشاركة لتمويل عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) وتعنى المشاركة فى الربح والخسارة على نظام منوال الأسهم فى شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات

^{١٤} - مجمع الفقه الإسلامى الدولى، القرار ١٩/٤ - ١٧٨، الدورة التاسعة عشرة، المنعقدة فى إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، أبريل ٢٠٠٩، ص٥

^{١٥} - معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥)، الإستثمار فى الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين، ٢٠١٥متاح على:

www.aaofi.com -

^{١٦} - المادة (١) من قانون الصكوك السيادية، رقم(١٣٨) لسنة ٢٠٢١، الجريدة الرسمية، العدد ٣٢، مكرراً، ٢٠٢١/٨، ص٤

الاستثمارية في صناديق الاستثمار، حيث تؤسس الشركة لهذا الغرض، ولها شخصية معنوية مستقلة، ووظيفة الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل ويتم طرحها للاكتتاب العام للمشاركين ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة وغير ذلك من المعاملات المالية. (١٧)

ويخلص الباحث مما سبق، ان الصكوك السيادية هي اوراق مالية حكومية اسمية متساوية القيمة قابلة للتداول، وتثبت حقاً مالياً لمالكها، بقصد تمويل مشروع استثماري محدد، وتصدر وفق عقد شرعى وضوابط التمويل الإسلامية، ويتم طرحها للاكتتاب العام أو الخاص، كما ان لحاملها المشاركة في رأس المال، ومدتها لا تتجاوز (٣٠عاماً).

٢/٣ أنواع الصكوك وفقاً للقانون (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ والمعايير المحاسبية:

١- صكوك المرابحة، تصدر على اساس عقد المرابحة وتستخدم حصيلتها لتمويل شراء حق انتفاع باصول مرابحة من مورد او مالك بغرض بيع شركة التصكيك ويعطى هذا الحق للجهة المُصدرة، ويمثل الصك حصة شائعة بملكية حقوق الإنتفاع باصول المرابحة بعد شرائها من المورد او المالك، ثم يؤدي الثمن الواجب من الجهة المصدرة لشركة التصكيك السيادي، ويكون عائد هذه الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء حق الإنتفاع المسدد من شركة التصكيك للمورد او المالك وبين ثمن بيعه التي تلتزم الجهة المُصدرة بسداده لشركة التصكيك، ويجوز للجهة المصدرة بيع حق الإنتفاع للمشتري للغير. (١٨)

ولقد عرف معيار المحاسبة رقم (٢)، المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، صكوك المرابحة بانها البيع الذي يتفاوض بشأنه طرفان او اكثر ويتوعدان على تنفيذه، والذي

١٧ - حسين حسين شحاتة، مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في تمويل التنمية، منشور على موقع دار المشورة، متاح على www.darelmashora.com

١٨ - المادة (٥) من قانون الصكوك السيادية، رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ص ١١

يتطلب بمقتضاه الأمر من المأمور شراء سلعة لنفسه ثم يقوم بشرائها منه وتربيحه منها.^(١٩)

٢- **صكوك الإجارة**، يتم إصدارها على أساس عقد يتضمن نقل حق الإنتفاع بالإصول بين الجهة المصدرة وشركة التصكيك، لتأجيرها للجهة المصدرة بموجب عقد اجارة ويمثل الصك حصة شائعة فى حق الإنتفاع، كما ان عائد هذه الصكوك يستحق من قيمة الإيجار المسددة من الجهة المصدرة بموجب عقد الإيجار.^(٢٠)

ولقد فرق معيار المحاسبة رقم(٨)، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، بين الإجارة التشغيلية وهى عقود الإجارة التى لاتنتهى بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة. وبين الإجارة المنتهية بالتملك وهى التى تنتهى بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.^(٢١)

٣- **صكوك الاستصناع**، تصدر على أساس استصناع اصول بغرض بيع حق الإنتفاع بهذه الأصول وتأجيرها ويمثل الصك حصة شائعة فى ملكية حق انتفاع الأصول المصنعة وعائد هذه الصكوك يكون من حصيلة الايجار او ثمن بيع حقوق الإنتفاع او المسترد من مدفوعات الإستصناع عند انتهاء تنفيذ التعهد بالشراء.^(٢٢)

ولقد عرف معيار المحاسبة رقم (١٠)، الاستصناع والاستصناع الموازى، هذه الصكوك بأنها عقد بيع بين المستصنع (المشترى) وبين الصانع (البائع)، ليقوم الثانى بناءً على طلب الاول بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) او الحصول عليه عند اجل التسليم، وتكون تكلفة العمل من الصانع، مقابل الثمن المتفق عليه وكيفية سداده.^(٢٣)

٤- **صكوك الوكالة**، تصدر على أساس عقد وكالة فى الإستثمار فى حقوق الإنتفاع بالأصول ، وتكون شركة التصكيك وكيلاً بالاستثمار وحملة الصكوك هم الموكلون،

^{١٩}- معيار المحاسبة المالية رقم (٢)، المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، معايير المحاسبة والمراجعة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥ص٢

^{٢٠}- المادة (٥) من قانون الصكوك السيادية، رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ص٩

^{٢١}- معيار المحاسبة المالية رقم (٨)، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، معايير المحاسبة والمراجعة والحكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، ص٣٥٠

^{٢٢}- المادة (٥) من قانون الصكوك السيادية، رقم(١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ص٩

^{٢٣}- معيار المحاسبة المالية رقم (١٠)، الاستصناع والاستصناع الموازى، معايير المحاسبة والمراجعة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥ص١١

وحصيلة الصكوك هي المبلغ الموكل في استثماره، وتمثل الصكوك حصص شائعة في حقوق انتفاع الأصول، كما ان شركة التصكك تقوم بالإستثماربتأجيرها وعائد الصك هو الفرق بين القيمة الإيجارية المتوقعة والقيمة الأصلية التي صدر بها الصك.

٥- الصكوك السيادية الخضراء، تصدر وتخصص حصيلتها لتمويل المشروعات الخضراء المدرجة بخطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالموازنة العامة للدولة.

٦- صكوك التنمية المستدامة، تكون حصيلتها لتمويل مشروعات التنمية المستدامة المدرجة بخطة التنمية الإقتصادية بالموازنة. وتصدرالصكوك من خلال شركة التصكك السيادي.

٣/٣ اطراف عملية التصكك:

١/٣/٣ مفهوم التصكك:

عبارة عن تحويل الأصول المدرة للدخل لصكوك مالية تحمل قيمة هذه الأصول، وتكون الصكوك مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشأة لها، وتكون قابلة للتداول ان كانت اغلب الاصول حقيقية، وتكون غير قابلة للتداول ان كانت اكثر الاصول غلب عليها النقد.

٢/٣/٣ اطراف عملية التصكك:

١- الشركة المنشئة للصكوك، هي شركة المساهمة مصرية مملوكة بالكامل للجهة المصدرة ذات وحيد هو الصكوك السيادية، يتم تأسيسها وتنظيم انشطتها وفقاً لإحكام القانون، ولها حق الإنتفاع بالأصول الصادرة على اساسها الصكوك بصفتها وكيلاً عن مالكي الصكوك. (٢٤)

٢- حملة الصكوك، عبارة عن مستثمرون يقومون بشراء الصكوك المطروحة للأكتتاب، ولأن الصك يمثل موجودات (اعيان، او منافع، او خدمات، او خليط بينهما) فهذا يعنى ان حامل الصك يمتلك هذه الموجودات حسب حصته ويستحق العوائد منها.

- المادة (١) من قانون الصكوك السيادية، رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ص 24

- ٣- **وكيل الإصدار**، هو جهة مفوضة بإنشاء الصكوك وبيعها لحملة الصكوك، وتتولى ادارة الأصول المملوكة نيابة عنهم، وللشركة المنشئة القيام بهذه المهام.
- ٤- **محفظة التصكيك**، عبارة عن وعاء استثماري يجمع انواع الأصول التي تم تصكيكها لصالح الشركة المنشئة للصكوك، وعوائد هذه المحفظة مخصصة لسداد حملة الصكوك.
- ٥- **مدير الصكوك**، يتولى ادارة الصكوك وقد يكون مضارباً او مشاركاً ويحصل على نصيبه من الأرباح مقابل مشاركته، او يكون المدير وكيل استثمار، وياخذ اجر مقابل هذه الادارة.
- ٦- **عقد الإصدار**، عقد تصدر على اساسه الصكوك السيادية وفقاً للقانون وتقره لجنة الرقابة، وينظم عقد الإصدار حقوق والتزامات الجهة المصدرة، وشركة التصكيك السيادي، ومجالات استثمار حصيلة الصكك، ومدة الاستثمار وعوائدها، وتداولها واستردادها.
- ٧- **القيمة السوقية للصك**، هي القيمة بسوق التداول المحدد حسب مستويات العرض والطلب.
- ٨- **القيمة الإستردادية للصكوك**، هي القيمة المستحقة لمالكي الصكوك عند تاريخ الاستحقاق النهائي، او تاريخ السداد المعجل، وطريقة حسابها يتم تحديدها في نشرة الإصدار.
- ٩- **العائد**، هو مدفوعات دورية التي تؤدي لمالكي الصكوك السيادية مثل الإيجار، او هامش الأرباح على نحو ما يأتي في نشرة الأصدار، وفقاً للمادة (١) من قانون الصكوك السيادية.
- ١٠- **اللجنة العليا للتقييم**، هي لجنة من خبراء معنيين تختص بتقييم حق الإنتفاع او تقدير القيمة الايجارية للأصول التي تصدر الصكوك السيادية بناء عليها.
- ١١- **مدة الصكوك**، هي الفترة الزمنية التي تبدأ بتاريخ الإصدار وتنتهي عند تاريخ الإستحقاق ، ونص قانون الصكوك السيادية على عدم تجاوز مدة الصكوك (٣٠ عاماً).

٤/٣ الرقابة الشرعية والمالية على الصكوك السيادية:

١- هيئة الرقابة الشرعية، جهاز من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات والمؤسسات المالية الإسلامية، تكون مهمتها توجيه نشاط المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون فتاؤها وقراراتها ملزمة للمؤسسة. ولكل مؤسسة هيئة رقابة شرعية تعين من قبل المساهمون بالاجتماع السنوي للجمعية العمومية وتتكون من أعضاء لا يقل عددهم عن (٣) وللهيئة الاستعانة بمختصين في القانون أو المحاسبة.^(٢٥)

ويحتوي تقرير الهيئة على عناصر مثل(عنوان التقرير، وجهة تقديمه، والفقرة الافتتاحية، وفقرة ابداء الرأي بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتاريخ التقرير، وتوقيع هيئة الرقابة

٢- الرقابة الشرعية، عبارة عن فحص التزام الشركة المصدرة للصكوك بالشريعة في جميع أنشطتها ويشمل الفحص(العقود، والمعاملات، وعقود التأسيس، وتقرير المراجعة الداخلية...).

وتتكون مراحل الرقابة الشرعية من(تخطيط اجراءات الرقابة الشرعية، وتنفيذ اجراءات الرقابة،

واعداد ومراجعة اوراق العمل، وتوثيق النتائج واصدار التقرير الخاصة بها).^(٢٦)

٣- الرقابة الشرعية الداخلية، هدفها التأكد من ان ادارة المؤسسة ادت مسؤوليتها تجاه تطبيق احكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، وتتم عن طريق إدارة مستقلة أجزء من إدارة الرقابة الداخلية، ومهامها(التأكد من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ومتابعة ما يصدر من فتاوى، والتنفيذ من إدارات المصرف، وفحص الأعمال التي تتم في

^{٢٥}- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها واعادة التصنيف، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥،

ص ١٠٤٣

www.aaofi.com

^{٢٦}- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(٢) الرقابة الشرعية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ١٠٥٩

www.aaofi.com -

المؤسسة بتدقيق ملف كل عملية، والتأكد من خلوها من المعاملات المنهى عنها شرعاً، وكشف أى انحراف عن هذه القرارات ومعالجته لضمان عدم تكراره، وفحص ومراجعة المعاملات مع البنوك التقليدية للتحقق من مشروعيتها وأنها لا تنطوي على فوائد ربوية، وتقديم تقارير كتابية دورية لإدارة المصرف والهيئة الشرعية لنتيجة عمليات فحص المعاملات، وما يجب إجراؤه من تصحيحات). (٢٧)

كما يوجد تكامل بين ادارة المراجعة الشرعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية، لأن المراجع الشرعى الداخلى، هو حلقة الوصل بين الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية فيما يستجد من مسائل تحتاج لبيان الحكم الشرعى فهو الذى يعرض المشكلات المستجدة علي الهيئة. (٢٨)

٤- **الرقابة الشرعية الخارجية**، الزمت معايير المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية المراجع الخارجى بتكوين وابداء رأى حول القوائم المالية، والتأكد ان لقوائم وانشطتها تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية. ويمثل نطاق عمل المراجع الخارجى فى (تكوين رأى للتأكد ان عمليات المؤسسة تتفق مع فتاوى وارشادات هيئة الرقابة الشرعية، وفحص المستندات للتأكد من اعمال لجان المراجعة الداخلية، وهيئة الرقابة الشرعية الداخلية)

٥- **المراجع الخارجى**، يعتمد من الجهات الرسمية مثل (هيئة سوق المال)، ويتولى مراجعة حسابات الصكوك السيادية، وتحدد اتعابه من الشركة المنشئة للصكوك السيادية. (٢٩)

٢٧- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ١٠٧٠

٢٨- محمد عبد الحليم عمر، الرقابة الشرعية الداخلية فى المؤسسات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الثانى للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٢، ص ١١

٢٩- لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى:

أ- معيار المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية رقم (٤) فحص المراجع الخارجى، الالتزام باحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ١٠٢١

ب- محمد خيرى كامل، نموذج مقترح لاسس القياس والإفصاح المحاسبى عن صكوك الاستثمار الاسلامية، رسالة دكتوراة غير منشور، كلية التجارة، جامعة الأزهر ٢٠١٤ ص ١٥

٦- الرقابة على الصكوك السيادية، تختص لجنة الرقابة بإجازة نشرة الإصدار وجميع صيغ تعاقدات إصدار الصكوك، والتحقق من استمرار التعامل فى الصكوك منذ إصدارها وحتى استرداد قيمتها سواء بنفسها أو بناء على التقارير الدورية التى تطلبها الجهات المعنية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية. وتشكل لجان رقابة الصكوك السيادية من (رئيس من ذوى الخبرة الاقتصادية، وعدد ٦ أعضاء غير متفرغين منهم ٣ أعضاء من ذوى الخبرة بمجال التمويل، وعضو قانونى يرشحهم الوزير المختص، واثنان من ذوى الخبرة بالشريعة الاسلامية يرشحهم شيخ الأزهر، ويجوز ضم خبير اجنبى من ذوى الخبرة فى التمويل الاسلامى يرشحه شيخ الأزهر بالتشاور مع الوزير المختص)، كما ان مدة عضوية اللجنة (٣) سنوات قابلة للتجديد.^(٢٠)

٤- المحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للمعايير المحاسبية:

١/٤ القياس المحاسبى للصكوك السيادية:

١/٤/١ القياس المحاسبى لصكوك المرابحة:^(٢١)

١- حالة المرابحة للأمر بالشراء مع الإلزام بالوعد، تقاس قيمة الموجود على اساس التكلفة التاريخية، مع الأخذ فى الإعتبار النقص فى قيمة الموجودات فى نهاية الفترة المالية.

٢- حالة المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الإلزام بالوعد ، تقاس قيمة الموجودات على اساس، القيمة النقدية المتوقع تحقيقها، وهذا يعنى تخفيض التكلفة المستخدمة لقياس قيمة الموجودات عند اقتنائها بمخصص هبوط بقيمة الموجودات، ويتم عكس الفرق بين تكلفة الإقتناء وصافى القيمة النقدية المتوقع تحقيقها.

٣- حالة ذمم المرابحات، تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل او طويلة الأجل عند حدوثها بالقيمة الاسمية، وتقاس فى نهاية الفترة بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها، اى المبلغ المطلوب من العملاء فى نهاية الفترة ، مخصصاً منه اى مخصصات للديون المشكوك فى تحصيلها.

^{٢٠} - المادتان (٢٠٠،١٩) من قانون الصكوك السيادية، رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ص ١٠.

^{٢١} - معيار المحاسبة المالية (٢)، المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء، مرجع سابق ص ٣٣٩،

٤- قياس الأرباح، تثبت الأرباح عند التعاقد سواء كانت المرابحة أو المرابحة للأمر بالشراء نقداً أو أجل لا يتجاوز الفترة الحالية. وتثبت أرباح البيع المؤجل الذى يدفع ثمنه دفعة واحدة تستحق بعد الفترة الحالية او يدفع ثمنه على أقساط تدفع على فترات مالية لاحقة (بائبات الأرباح موزعة على الفترات المستقبلية لفترة الأجل، لتخصص لكل فترة نصيبها من الأرباح بغض النظر عن التسليم نقداً ام لا، او اثبات الأرباح عند تسلم الأقساط اى كلاً فى حينه اذا كان هذا إلزاماً). ويجب حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة بقائمة المركز المالى.

٢/١/٤ القياس المحاسبى لصكوك الإجارة: (٣)

١- اذا كان المصرف مؤجر والإجارة تشغيلية، والموجودات المقتناة بغرض الإجارة، تقاس الموجودات بتكلفة اقتنائها (التكلفة التاريخية) وتشمل صافى الثمن بالإضافة النفقات الأخرى والتكاليف المباشرة وعند انخفاض الموجودات المؤجرة المتبقية المقدره فى نهاية عقد الإجارة يقدر الانخفاض ويعترف به كخسارة لبعض الفترات ويحسب الإستهلاك وفقاً لسياسة المؤجر.

٢- القوائم المالية، تظهر ببند الإستثمارات (موجودات مؤجرة)، بقائمة المركز المالى، وتثبت اقساط ايرادات الإجارة بقائمة الدخل (ايرادات اجارة) فى الفترة المالية المستحقة فيها الأقساط.

٣- التكاليف المباشرة الأولية، توزع على مدة العقد حسب اساس توزيع ايرادات الإجارة اذا كانت ذات اهمية نسبية- وان لم تكن- تثبت كمصروفات بقائمة الدخل.

٤- اذا كان المصرف مؤجر والإجارة منتهية بالتمليك، تسرى عليها نفس اساس قياس الإجارة التشغيلية، وفى نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر بموجب الهبة بشرط سداد كل اقساط الإجارة من المستأجر، ويتم اقفال حسابات الإجارة. وينطبق هذا على الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجى، وينطبق هذا على الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقى اقساط الإجارة (القيمة النقدية) المتوقع تحقيقها قبل الشراء، واذا وجد فرق بين القيمة النقدية وثمن الشراء بقية الأقساط تسجل للجهة التى تم الشراء منها. ولو قام العميل

٣٢- معيار المحاسبة المالية (٨)، الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، مرجع سابق، ص ٣٦٣

ببيع موجودات للمصرف ثم قام بتأجيرها من المصرف، يطبق أسلوب القياس حال المصرف مؤجراً، ولو قام العميل ببيع موجودات يمتلكها للمصرف ثم قام المصرف بتأجيرها من العميل تطبق أسلوب القياس حال المصرف مستأجراً.

٣/١/٤ القياس المحاسبي لصكوك الإستهناغ: (٣٣)

١- إذا كان المصرف صانعاً (بائعاً)، تشمل تكاليف الإستهناغ التكلفة المباشرة وغير المباشرة لانشطة الاستهناغ عدا المصروفات العمومية والادارية، وتثبت هذه التكاليف في حساب (استهناغ تحت التنفيذ) ضمن قائمة الموجودات بقائمة المركز المالى، ويسمى هذا الحساب فى حالة الاستهناغ الموازى (تكاليف استهناغ) وتحمل مبالغ الفواتير المرسله للمستهناغ بحساب (ذمم استهناغ)، ويثبت ايراد الاستهناغ وهامش الارياح المتعلق به بطرق نسب الارياح، او العقود التامة، وتثبت الأرباح المؤجلة (بتوزيع الأرباح المؤجلة للفترات المستقبلية سواء كان التسليم نقدى ام لا، او تثبت الأرباح المؤجلة عند تسلم الأقساط - كل فى حينه).

٢- تكاليف صيانة وضممان المصنوع، يطبق اساس الإستهناغ لتقدير هذه التكاليف ومقابلتها يايرادات الاستهناغ، ويتم تكوين مخصص صيانة وضممان يخفض تدريجياً بالتكلفة الفعلية لاعمال الصيانة والضممان عند التنفيذ، اما عند وجود استهناغ موازى يتم تطبيق اساس النقدى لتكاليف الصيانة والضممان فىتم اثباتها عند حدوثها.

٣- إذا كان المصرف مستهناغاً (مشترياً)، تثبت المستخلصات (شهادات الاتمام المعتمدة) بحساب (تكاليف استهناغ)، ضمن الموجودات بقائمة المركز المالى، ونفس القيمة دائنة فى حساب (مطلوبات استهناغ) للصانع، ويطبق هذا بالنسبة للاستهناغ الموازى.

٤- تسليم المصنوع، تثبت الموجودات المتسلمة (المصنوع) على اساس التكلفة التاريخية، وعند تسلم المصنوع فى حالة الاستهناغ الموازى يقلل حساب (تكاليف الاستهناغ) بتحويل رصيده لحساب الموجودات وفقاً لطبيعة المصنوع، وإذا امتنع

- معيار المحاسبة المالية (١٠)، الاستهناغ والاستهناغ الموازى، مرجع سابق، ص ٤٥٦³³

المصرف عن تسلم المصنوع لمخالفته للمواصفات ولم يسترد المبالغ التي دفعها للصانع يثبت الفرق ذمماً على الصانع مع تكوين مخصص للديون المشكوك فيها، وتقاس هذه الموجودات بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها أو التكلفة التاريخية (القيمة الدفترية) أيهما اقل.

٢/٤ المعالجة المحاسبية لإصدار وتداول الصكوك السيادية:

بفرض أن الجهة المصدرة للصكوك هي شركة مساهمة أصدرت صكوك تمويل مشروع معين وفقاً لأحدي صيغ الاستثمار الإسلامية، فيمكن بيان المعالجات المحاسبية كما يلي:

١- المعالجة المحاسبية عند تقديم رأس مال الصكوك السيادية نقداً:

عند قيام الجهة المصدرة للصكوك (شركة مساهمة) بإصدار الصكوك يتم الاكتتاب عن

طريق أحد البنوك المخول لها الاكتتاب في الصكوك ويثبت القيد بجعل حساب البنك مديناً، وحساب المكتتبين بالصكوك دائناً. ويثبت قيد التخصيص بجعل حساب المكتتبين بالصكوك مديناً، وحساب حملة الصكوك دائناً، ويثبت رأس مال المشروع من حصيلة الإصدار بجعل حساب حملة الصكوك بالطرف المدين، وحساب رأس مال المشروع بالطرف الدائن.

٢- المعالجة المحاسبية عند تقديم رأس مال الصكوك السيادية عينياً:

عند تقديم حملة الصكوك الحصة عينياً في صورة أصول تستخدم في العملية موضوع الصكوك، تقوم الجهة المصدرة للصكوك بتقدير قيمة الأصول بواسطة الخبراء المعينين من خلال تقويم الأصول المقدمة بالقيمة السوقية العادلة، ويثبت حساب الأصول بالطرف المدين وحساب حملة الصكوك السيادية بالطرف الدائن، ويتم إثبات حصة حملة الصكوك بجعل حساب حملة الصكوك بالطرف المدين، وحساب رأس مال المشروع بالطرف الدائن.

٣- المعالجة المحاسبية عند شراء موجودات المشروع أو العملية موضوع

الصكوك:

يتم تطبيق أساس القيمة السوقية (المُشتري بها)، لموجودات المشروع أو العملية موضوع الصكوك لإعداد القوائم المالية، وتعد أساساً لتقويم قيمة الصك للتداول أو

إعادة الشراء وبيان الأرباح أو الخسائر الرأسمالية، بعد تحصيل قيمة الصكوك السادية ويثبت حساب الاصول بالطرف المدين وحساب رأس المال بالطرف الدائن.

٤- المعالجة المحاسبية عند إصدار مصروفات الصكوك السيادية: (٢٤)

تتحمل الشركة المصدرة مصاريف (الإصدار والاكتتاب...) ويشار لذلك في نشرة الاكتتاب ، ويفتح حساب مصروفات الدراسات والاستشارات، وتستهلك المصروفات على عدة سنوات ، ولا يتحملها حملة الصكوك، ويتم اقفال هذه المصروفات بقائمة الدخل في نهاية الفترة.

٥- المعالجة المحاسبية للمصروفات الجارية والإيرادات الدورية للصكوك

السيادية: (٣٥)

تقاس المصروفات الجارية والإيرادات الدورية للصكوك وفقاً لاساس الاستحقاق بهدف،

قياس العوائد التشغيلية التي سوف توزع بين حملة الصكوك (المشاركين) وبين الشركة المصدرة للصكوك والمديرة (رب العمل). وتقبل في نهاية الفترة المالية في قائمة الدخل.

٦- المعالجة المحاسبية للأرباح التشغيلية للصكوك السيادية: (٣٦)

جدول رقم (١) لبيان قائمة الدخل لشركة... عن صكوك عملية ...

مبلغ كلي	مبلغ جزئي	البيان
xxxxxx		الإيرادات يطرح منها
	xxxxxx	المصروفات التسويقية والمالية ومصروفات ادارة الصكوك
	xxxxxx	يطرح منها اهلاك المصروفات الايرادية المؤجلة
(xxxxxx)	xxxxxx	يطرح منها المخصصات
xxxxxx		صافي ارباح التشغيل للصكوك السيادية

^{٢٤} - ماهر مصطفى احمد، المحاسبة في شركات الأموال وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، المحاسبة المتوسطة، الكتاب الثاني، كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، ٢٠١٤، ص ٢٩

^{٢٥} - محمد خيرى كامل، نموذج مقترح لاسس القياس والإفصاح المحاسبى عن صكوك الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق، ص ٨٠

^{٣٦} - معيار المحاسبة المالية رقم (١)، العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، ص ١٧٣

٧- المعالجة المحاسبية للأرباح التشغيلية للصكوك السيادية:

يحكم توزيع الأرباح ما ورد في نشرة الاكتتاب، وتوزع الأرباح بين حملة الصكوك والشركة المصدرة لها، ويمكن بيان صافى الأرباح وكيفية توزيعها من قائمة مشروع توزيع الأرباح.

جدول (٢) قائمة مشروع توزيع الأرباح التشغيلية لشركة... عن صكوك... عن السنة المنتهية

مبلغ كلى	مبلغ جزئى	البيان
xxxxxx		صافى ارباح التشغيل للصكوك السيادية توزع على النحوالتالى:
	xxxxxx	حصة اصحاب الشركة ٤٠%
(xxxxxx)	xxxxxx	حصة اصحتب الصكوك السيادية ٦٠%

٨- المعالجة المحاسبية لاطفاء (اهلاك) الصكوك السيادية:

يتم بالشراء من المشاركين بالقيمة السوقية وقت الشراء ويترتب على الفرق بين القيمة الأسمية للصكوك المعاد شرائها والقيمة الدفترية لها (ارباح اوخسائر رأسمالية) ويترتب على الفرق بين القيمة الأسمية للصكوك المعاد شرائها وقيمتها الدفترية ارباح اوخسائر رأسمالية(تغرم او تغرم) بها الشركة دون حملة الصكوك، ويؤدى هذا لتناقص القيمة الدفترية بعد كل عملية شراء.

٩- المعالجة المحاسبية لتوزيع عوائد الصكوك السيادية:

يجب النص فى نشرة الاصدار على كيفية توزيع عوائد الصكوك بين الشركة المصدرة للصكوك وبين حملة الصكوك بالنسب المتفق عليها، ويتم اقبالها بقائمة الدخل ويكون الربح القابل للتوزيع فى حالة تطبيق المضاربات او المشاركات هو الناتج عن النشاط الإقتصادى لاستغلال اموال الصكوك بعد خصم التكلفة المباشرة وغير المباشرة للنشاط.

١٠- المعالجة المحاسبية لمخاطر الصكوك السيادية:^(٣٧)

تكون المخصصات التالية وفقاً للمعايير المحاسبية لمواجهة مخاطر الصكوك

السيادية:

أ- **المخصص الخاص**، مبلغ يجنب لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة موجود محدد سواء كان بموجودات الذمم لتقويمها بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها، او قد يكون المخصص الخاص لموجودات التمويل والاستثمار لتقوم بالتكلفة او القيمة النقدية المتوقع تحقيقها ايها اقل. ويتم تحميل قائمة الدخل في نهاية الفترة بالمبلغ المطلوب للوصول للرصيد المستهدف في حساب المخصص الخاص المتعلق بالموجودات من اصحاب الصكوك او اصحاب حقوق الملكية.

ب- **المخصص العام**، يقاس بمبلغ مقدر لمقابلة خسارة موجودات الذمم والتمويل والاستثمار المحتمل حدوثها من مخاطر حالية غير محددة، وتحمل قائمة الدخل في نهاية الفترة بالمبلغ المطلوب للوصول للرصيد المستهدف بحساب المخصص العام المتعلق بهذه الموجودات.

١١- المعالجة المحاسبية لزكاة الصكوك السيادية:

الزكاة هي حق (الله تعالى) في المال قال تبارك وتعالى (وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس... وايتاء الزكاة) ولا يكون على حامل الصك زكاة اذا قامت الشركة المصدرة للصكوك باخراجها على النحو التالي:

^{٣٧} - لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى:

أ- معيار المحاسبة المالية (١١)، المخصصات والاحتياطيات، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠.
ب- بهانة وداد محمد، اثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالي رقم (٩) على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، عدد ١٣، الجزء الاول، ٢٠٢٢، ص ١٥.
ج- سحر احمد يوسف، امكانية رفع معدلات الادخار في البنوك الاسلامية المصرية، دراسة مقارنة (بنك البركة، وبنك مصر)، للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد ٤ اكتوبر ٢٠٢٢، ص ١٤.

- أ- **تحديد وعاء الزكاة**، يحدد الوعاء الزكوي بطريقة صافي الموجودات او صافي الأموال المستثمرة بمعدل (٢.٥%) للسنة القمرية، او (٢.٥٧٧٥%) للسنة الشمسية وذلك كما يلي:
- **طريقة صافي الموجودات**، يحدد وعاء الزكاة من خلال (تحديد الموجودات الزكوية) - (المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية في تاريخ قائمة المركز المالي + حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة + حقوق الأقلية + حقوق الحكومية + الحقوق الوقفية + الحقوق الخيرية + حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح اذا لم يكن لها مالك معين). وتقاس الموجودات بغرض المتاجرة باساس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها (القيمة السوقية) عند وجوب الزكاة.
- **طريقة صافي الأموال المستثمرة**، يحدد وعاء الزكاة بتحديد (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + المخصصات غير المحسومة من الموجودات + الارباح المبقة + صافي الدخل + مطلوبات غير مستحقة الدفع خلال الفترة المالية في تاريخ قائمة المركز المالي) - (صافي الموجودات الثابتة + الاستثمارات المكتتة لغير المتاجرة مثل عقار معد للايجار + الخسائر المرحلة). والزكاة الواجبة = مقدار الزكاة في الصك × عدد الصكوك. ويتم الإفصاح بالايضاحات حول القوائم المالية عن طريقة تحديد وعاء الزكاة وبنود تحديد الوعاء. (٣٨)

٣/٤ الإفصاح المحاسبي عن الصكوك السيادية:

وضع المعيار رقم (١) العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية، مجموعة القوائم المالية الواجب نشر الصكوك من خلالها وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية)، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي: (٣٩)

٣٨- معيار المحاسبة المالية (٩)، الزكاة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، ص ٤٢١

٣٩- معيار المحاسبة المالية رقم (١)، العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٩٩

١/٣/٤ قائمة المركز المالي:

جدول رقم (٣) قائمة المركز المالي لاحدى شركات الصكوك السيادية

السنة الحالية(وحدة النقد)	السنة السابقة(وحدة النقد)	البيان
		الموجودات:
xxxxxx	xxxxxx	النقد وما فى حكمه
xxxxxx	xxxxxx	ذمم البيوع المؤجلة
xxxxxx	xxxxxx	استثمارات فى الاوراق المالية
xxxxxx	xxxxxx	استثمارات فى المضاربات
xxxxxx	xxxxxx	استثمارات فى المشاركات
xxxxxx	xxxxxx	استثمارات فى المرابجات
xxxxxx	xxxxxx	استثمارات فى عقود الاستصناع
xxxxxx	xxxxxx	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية:
		المطلوبات:
xxxxxx	xxxxxx	الحسابات الجارية وحسابات الادخار، والذمم الدائنة
xxxxxx	xxxxxx	الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية
xxxxxx	xxxxxx	الارباح المقترح توزيعها على اصحاب حقوق الملكية
xxxxxx	xxxxxx	مجموع المطلوبات
xxxxxx	xxxxxx	حقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
xxxxxx	xxxxxx	حقوق الأقلية
xxxxxx	xxxxxx	مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية.
		حقوق الملكية:
xxxxxx	xxxxxx	رأس المال المدفوع
xxxxxx	xxxxxx	الاحتياطيات
xxxxxx	xxxxxx	الارباح المبقاة
xxxxxx	xxxxxx	مجموع حقوق الملكية
xxxxxx	xxxxxx	مجموع المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية.

٢/٣/٤ قائمة الدخل:(١٠)*

٤٠ - معيار المحاسبة المالية(١)، العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية، مرجع سابق،

يتم من خلالها الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ذات الأهمية النسبية ويتم الإفصاح عن المكاسب او الخسائر التقديرية الناتجة عن التتضيض الحكى.

جدول رقم (٤) قائمة الدخل لاحدى شركات الصكوك السيادية:

السنة الحالية(وحدةالنقد)	السنة السابقة (وحدة النقد)	البيان
		الدخل:
xxxxxx	xxxxxx	البيوع المؤجلة والاستثمارات
xxxxxx	xxxxxx	يطرح منها:
xxxxxx	xxxxxx	عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل خصم نصيب المصرف بصفته مضارباً
xxxxxx	xxxxxx	نصيب المصرف بصفته مضارباً
xxxxxx	xxxxxx	عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل الزكاة.
xxxxxx	xxxxxx	نصيب المصرف من الاستثمارات بصفته مضارب ورب مال
xxxxxx	xxxxxx	نصيب المصرف من الاستثمارات المقيدة بصفته مضارب
xxxxxx	xxxxxx	نصيب المصرف من ادارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيل
xxxxxx	xxxxxx	ايرادات الخدمات المصرفية
xxxxxx	xxxxxx	ايرادات اخرى
xxxxxx	xxxxxx	اجمالى ايرادات المصرف
xxxxxx	xxxxxx	يطرح المصروفات العمومية والادارية والاستهلاكات
xxxxxx	xxxxxx	الدخل او(الخسارة) قبل الزكاة والضرائب
xxxxxx	xxxxxx	يطرح الزكاة المستحقة
xxxxxx	xxxxxx	الدخل قبل نصيب الأقلية
xxxxxx	xxxxxx	يطرح نصيب الأقلية
xxxxxx	xxxxxx	صافى الدخل

-* التتضيض، هو تحويل البضائع والعروض لنقود أى بيعها وتحويلها لمال ناض سائل (سيولة) وهى مأخوذة من النض أى الذهب والفضة. والتتضيض هو الأصل الشرعى الى حساب الارباح فى المشاركات والمضاربات لأنه يتوقف عليه استرجاع القدر الفعلى بالنسبة لرأس مال المشاركة من النقود واحتساب ما زاد عليه ربحياً إجمالياً يتحول بعد إخراج المصاريف الى ربح قابل للتوزيع.

- التتضيض الحكى، تقويم الاستثمارات فى نهاية الفترة المالية من أجل تحديد أو توزيع أرباح المضاربة المشتركة أو الصناديق الاستثمارية، أو الشركات بوجه عام، ويكون هذا التوزيع نهائياً.

٣/٣/٤ قائمة التدفقات النقدية:

جدول رقم (٥) قائمة التدفقات النقدية لإحدى شركات الصكوك السيادية^(٤١)

السنة السابقة لوحدة النقد	السنة الحالية لوحدة النقد	البيان
		التدفقات النقدية من العمليات وصافي الدخل
xxxxxx	xxxxxx	تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقذاتج من العمليات
xxxxxx	xxxxxx	استهلاك الأصول الثابتة ومخصص الزكاة ومخصص الضريبة
(xxxxxx)	(xxxxxx)	يطرح الزكاة والضريبة المدفوعة.
xxxxxx	xxxxxx	عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق.
xxxxxx	xxxxxx	مكاسب بيع موجودات ثابتة، واستهلاكات الاصول المؤجرة ومخصص هبوط اسعار اوراق مالية.
xxxxxx	xxxxxx	يطرح الديون المعدومة.
xxxxxx	xxxxxx	صافي التدفقات النقدية من العمليات.
		التدفقات النقدية من الاستثمارات
(xxxxxx)	(xxxxxx)	شراء موجودات ثابتة مقتناة بغرض التأجير.
xxxxxx	xxxxxx	بيع استصناع وشراء اوراق مالية، وبيع عقارات، وبيع بضاعة
(xxxxxx)	(xxxxxx)	يطرح زيادة المضاربات، وصافي الزيادة في نثم البيع المؤجل
xxxxxx	xxxxxx	صافي التدفقات النقدية من المستخدم في الاستثمار.
		التدفقات النقدية من التمويل
xxxxxx	xxxxxx	صافي الزيادة في حساب الاستثمار المطلق والحساب الجارى
(xxxxxx)	(xxxxxx)	يطرح الاريح الموزعة، والنقص في المصروفات المستحقة
xxxxxx	xxxxxx	الزيادة بارصدة الدائنة والمصارف، وزيادة حقوق الأقلية
xxxxxx	xxxxxx	النقص في الموجودات الأخرى
xxxxxx	xxxxxx	صافي التدفقات النقدية من التمويل
xxxxxx	xxxxxx	الزيادة او النقص في النقد وما في حكمه
xxxxxx	xxxxxx	النقد وما في حكمه بداية ونهاية السنة
(xxxxxx)	(xxxxxx)	يطرح بيع البضائع، وبيع الاستصناع
(xxxxxx)	(xxxxxx)	يطرح صافي الزيادة في نثم البيع المؤجل
xxxxxx	xxxxxx	صافي التدفقات النقدية من المستخدم في الاستثمار.

٥ - مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية:

١/٥ مشكلة القياس والإعتراف المحاسبى عن الصكوك السيادية:

وتتعلق بكيفية الإعتراف بالصكوك السيادية باعتبارها اداة استثمارية وقياسها محاسبياً، وكيفية اثباتها بالدفاتر، ومتى يتم الإعتراف بها، وما هى الأسس المحاسبية

^{٤١} - معيار المحاسبة المالية (١)، العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، مرجع سابق

لقياس واثبات الصكوك وماهى المعلومات المتعلقة بالقيمة التى تقاس بها الصكوك للكشف عنها بالبيانات المالية.^(٤٢)

٢/٥ مشكلة المخاطر المرتبطة بالصكوك السيادية وقياسها محاسبياً:

تتعرض الصكوك الإسلامية للعديد من المخاطر، باعتبارها موجودات تحتوى على خليط من النقود والديون، والأعيان والمنافع والديون والحقوق ، أوبعضها منفردة، ويترتب على هذه المخاطر مشكلة معالجتها محاسبياً، وأثر هذا على القوائم المالية، من خلال قيام المؤسسات المالية بتكوين بعض (مخصصات لمقابلة الانخفاض المقدر بقيمة الموجودات، والاحتياطيات لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لحملة الصكوك السيادية)، وتكمن المشكلة فى بيان انواع هذه المخاطر وكيفية معالجتها محاسبياً والحد منها، واثر هذا على القوائم المالية.

٣/٥ مشكلة قياس وتوزيع عوائد الصكوك السيادية:

وتتمثل المشكلة فى وقت الاعتراف بالأرباح المحصلة من الصكوك، والأسس المحاسبية لتوزيع ارباح الصكوك، وما هى آليات توزيع عوائد الصكوك وفقاً للفكر المحاسبى الاسلامى ، وما هى آليات توزيع ارباح وخسائر الصكوك السيادية. ^(٤٣)

٤/٥ مشكلة الإفصاح المحاسبى عن الصكوك الإسلامية فى القوائم والتقارير المالية:

يتطلب الإفصاح المحاسبى عن الصكوك الإفصاح بالقوائم المالية عن (قيمة الصكوك سواء كانت لغرض المتاجرة، او المتاحة للبيع والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقويم الاستثمارات فى الصكوك المحتفظ بها لغرض المتاجرة، والناتجة عن تقديم الاستثمارات فى الصكوك المتاحة للبيع، والإفصاح عن الأرباح الخاصة بالصكوك) ويتم الإفصاح عن الصكوك فى الايضاحات حول القوائم المالية بمعلومات عن

^{٤٢} - محمد خيرى كامل، نموذج مقترح لاسس القياس والإفصاح المحاسبى عن صكوك الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق،

ص٦٦

^{٤٣} - احمد عطية اسماعيل، اطارمحاسبى لادارة المخاطر المالية فى ضوء معايير وارشادات منظمات خدمة البنوك الإسلامية،

دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ٢٠١٩، ص١٥

(القيمة الأسمية للصكوك، وكيفية توزيع الاستثمارات فى الصكوك وفقاً لمدد استحقاقها، كما يتم الإفصاح عن المخصصات والاحتياطيات الخاصة بالصكوك السيادية).

٥/٥ مشكلة المعالجة الزكوية للصكوك السيادية:

والمشكلة فى كيفية التعرف اسس وفقه محاسبة زكاة الصكوك، وكيفية تحميلها على حملة الصكوك، اذا تحملتها الشركة المصدرة للصكوك، او تحملها حملة الصكوك السيادية. (٤٤)

٦/٥ مشكلة الرقابة الشرعية والمالية على الصكوك السيادية:

لم يحدد قانون الصكوك انواع الرقابة المالية على أنشطة الصكوك السيادية مثل البنك المركزى، او الجهاز المركزى للمحاسبات، ومسئولية مراقب الحسابات عن الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة وقرارات الصكوك لضمان عدم مخالفتها للقوانين المالية، بهدف حماية المستثمرين فى الصكوك، بالإضافة الى الرقابة الشرعية لضمان مدى التزام اطراف الصكوك السيادية باحكام و الشريعة الاسلامية، ومدى مشروعية عقود الصكوك، وقيام الهيئة بإصدار تقرير تبدي فيه رأيا الفنى فيما يتعلق بعمليات إصدار الصكوك السيادية.

٧/٥ مشكلة تقييم الرقابة الداخلية وزيادة اجراءات التحقق لانشطة الصكوك السيادية:

ويتضح ذلك بعدم وجود مدخل لاختبارهيكل الرقابة الداخلية لانشطة الصكوك المتمثل فى النظام المحاسبى، واجراءات الرقابة للشركة المصدرة للصكوك، وقيام الشركة بعملية التصكيك يتطلب من مراقب الحسابات زيادة اجراءات التحقق من تأكيدات الادارة عن كل بند جوهرى لعناصرالقوائم المالية المرتبطة بهذه العمليات مثل(الحقوق، والالتزمات، والقياس، والإفصاح).

٤٤-حسين حسين شحاته، الرسالة الميسرة فى حساب زكاة المال، كلية التجارة، جامعةالازهر، ٢٠١٤، دار توزيع الكتاب الجامعة، ص ٤٤، ٤٥

٨/٥ مشكلة التقرير عن مراجعة أنشطة الصكوك السيادية:

والمشكلة في بيان الأهمية النسبية للتصكيك، ومدى حاجة مراقب الحسابات لمراجعة الصكوك كأحد عناصر القوائم المالية، والتقرير عنها بشكل مستقل (المراجعة لأغراض خاصة)

٩/٥ مشكلة تقييم حقوق الانتفاع أو القيمة الإيجارية للأصول:

لم ينص القانون على كيفية تقييم حقوق الانتفاع أو تحديد القيمة الإيجارية للأصول في ظل تعدد قيم المحاسبة المتعلقة بالتقييم (القيمة السوقية، القيمة العادلة، القيمة الاستردادية).

١٠/٥ مشكلة جمع وتقييم أدلة الإثبات لمراجعة الصكوك السيادية:

والمشكلة ان المستندات تعكس الشكل وليس الجوهر، ولذا يجب على مراقب الحسابات تحديد اختبارات المراجعة المناسبة المساعدة في جمع وتوفير الأدلة والقرائن اللازمة لتحقيق من جوهر هذه العمليات وصدق القوائم المالية التي تحتويها وانها تمثل الواقع العملي.

٦- إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك:

يمكن تقديم الإطار المقترح لمشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتجارب الدول المطبقة للصكوك، وذلك كما يلي:

١/٦ بشأن إثبات الصكوك السيادية، تثبت في تاريخ اقتنائها بالتكلفة والقيمة العادلة للمقابل العيني، وفي نهاية الفترة تقوم استثمارات الصكوك، كما يتم اثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بقائمة الدخل إذا كانت الصكوك لغرض المتاجرة، أما إذا كانت بغرض البيع فتثبت المكاسب أو الخسائر بقائمة المركز المالي ببند (احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات).

٢/٦ بشأن مخاطر الصكوك السيادية، تكون المخصصات المنصوص عليها بمعايير المحاسبة (١٠)، المخصصات والاحتياطيات، وإدارة هذه المخاطر المالية المتعلقة (بصكوك المرابحة، أو صكوك الاستصناع، أو صكوك الوكالة، أو صكوك

التمتية المستدامة، او صكوك السيادية الخضراء) من خلال تطبيق معايير وارشادات منظمات خدمة البنوك الاسلامية. (٤٥)

٣/٦ بشأن قياس وتوزيع عوائد الصكوك السيادية، يمكن النص فى نشرة الاصدار على كيفية توزيع عوائد الصكوك بين الشركة المصدرة للصكوك وبين حملة الصكوك بالنسب المتفق عليها ويتم اقبالها بقائمة الدخل وفقاً للمادة (١) من قانون الصكوك السيادية. (٤٦)

٤/٦ بشأن الإفصاح المحاسبى عن الصكوك الإسلامية في القوائم والتقارير المالية، يكون وفقاً لمعيار المحاسبة رقم (١) العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية، الذى نص على ان مجموعة القوائم المالية الواجب نشر الصكوك السيادية من خلالها هى (قائمة المركز المالى، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات فى حقوق اصحاب الملكية).

٥/٦ زكاة الصكوك السيادية، يتم تحديد مقدار الزكاة بطريقة (صافى الموجودات، او صافى الأموال المستثمرة) وفقاً لمعيار المحاسبة والمراجعة رقم (٩) للمؤسسات المالية الاسلامية ولا يكون على حامل الصكوك السيادية زكاة اذا قامت الشركة المصدرة للصكوك باخراجها.

٦/٦ الرقابة الشرعية والمالية على الصكوك السيادية، يكون بتطبيق معيار الحوكمة رقم (٣) الرقابة الشرعية الداخلية، ومعيار المراجعة (٤) فحص المراجع الخارجى، الالتزام باحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، بالاضافة الى قرارات لجان الرقابة الواردة بالمادتين (٢٠١٩) من قانون الصكوك السيادية.

٧/٦ تقييم هيكل الرقابة الداخلية وزيادة اجراءات التحقق بالنسبة لانشطة الصكوك السيادية ، وذلك بتطبيق الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، ومعيار المراجعة رقم (٥٠٠) بشأن ادلة المراجعة،

٤٥- مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا، التقرير المالى السنوى ٢٠١٨، متاح على:

www.ifsb.org/ar-sac03.bhb

٤٦- احمد محمد عبد الرؤوف، وآخرون، دور معيار التقييم المصرفى فى قياس جودة الاصول المالية، مجلة البحوث المالية

والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد٤، اكتوبر ٢٠٢١

الذى الزم مراقب الحسابات عند الحصول على ادلة الإثبات عن طريق اجراءات التحقق بفحص وتحقيق تأكيدات ادارة المؤسسة لكل البنود الجوهرية للقوائم المالية مثل (تأكيدات فئات المعاملات واحداث الفترة محل المراجعة، وتأكيدات ارصدة الحسابات فى نهاية الفترة، وتأكيدات العرض والإفصاح)، من خلال تنفيذ (اجراءات فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية لانشطة الصكوك السيادية، والتحقق من المحاسبة عن الصكوك السيادية والاعتراف بها، مع التحقق من قياس وتقييم انشطة الصكوك والإفصاح عنها، ودور مراقب الحسابات فى التحقق من تقدير قياس القيمة العادلة وملائمة التقديرات المحاسبية، والتحقق من المعلومات المالية المستقبلية).^(٤٧)

٨/٦ بشأن التقرير عن مراجعة أنشطة الصكوك السيادية، يجب على المراجع تقويم النتائج المستخلصة من ادلة المراجعة التى تم الحصول عليها كأساس لتكوين رأى فى محايد عن القوائم المالية، وقياس درجة التأكد المناسبة المتعلقة بخلو القوائم المالية من اى تحريف، او تخفيض درجة التحريف استناداً على ادلة المراجعة التى تم الحصول عليها. كما نص معيار (٢) من معايير المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، على ان اهم عناصر تقرير المراجع تشتمل على فقرة نطاق عمل المراجع الى تصف طبيعة المراجعة ويجب ان تحتوى على اجراء الاختبارات لفحص الادلة المؤيدة لمبالغ القوائم المالية، وتقويم المبادئ المحاسبية المستخدمة فى اعداد القوائم المالية، وتعبير تقرير المراجع عما اذا كانت القوائم المالية تعطى صورة صادقة لاحكام الشريعة الاسلامية وفقاً لما تقرره الهيئة الشرعية للمؤسسة.^(٤٨)

^{٤٧} - معيار المراجعة رقم (٥٠٠). ادلة المراجعة، معايير المراجعة المصرية الصادرة بالقرار رقم (١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨)، الجهاز المركزى للمحاسبات، الطبعة الاولى ٢٠٠٩، ص ٢١

^{٤٨} - لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى:

أ- معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢)، تقرير المراجع الخارجى، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ١٠٥٩

ب- معيار المراجعة رقم (٥٤٠)، تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة، معايير المراجعة المصرية الصادرة بالقرار رقم (١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨)، الجهاز المركزى للمحاسبات، الطبعة الاولى ٢٠٠٩، ص ٣٣

٩/٦ بشأن تقييم حقوق الانتفاع او القيمة الايجارية للأصول، يكون بتطبيق منهج (التقويم الكمي) المستخدم لتحديد القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الاهلاك وتحديد

القيمة الايجارية التقديرية للعقارات المبنية، للمساعدة فى تحديد القيمة الايجارية للأصول والذي يتم تطبيقه فى تحديد القيمة السوقية للعقارات المبنية بمصلحة الضرائب العقارية. (٤)

١٠/٦ بشأن جمع وتقييم ادلة الإثبات لمراجعة الصكوك السيادية، على مراجع الحسابات الاهتمام بتحديد اختبارات المراجعة المناسبة المساعدة فى جمع وتوفير الأدلة والقرائن اللازمة للتحقق من جوهر هذه العمليات وصدق القوائم المالية التى تحتويها ومن امانة تمثيلها للواقع الاقتصادى الموجود وذلك بالاعتماد على هيكل الرقابة الشرعية الداخلية والخارجية للمؤسسة.

٧- الدراسة الميدانية:

١/٧ هدف الدراسة الميدانية:

تهدف لدعم نتائج الدراسة النظرية التي تم التوصل اليها، واختبار فعالية الإطار المقترح تطبيقه لمشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للقانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع إختبار فروض الدراسة من خلال التعرف على آراء عينة الدراسة المكونة من (أساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، والمحاسبين بالبنوك الإسلامية ، ومراقبي الحسابات بالبنوك الإسلامية).

٢/٧ عينة الدراسة الميدانية:

تم تحديد عينة الدراسة من خلال الفئات المهمة بتطبيق قانون الصكوك السيادية وضمت هذه العينة (٣٠) من أساتذة المحاسبة والمراجعة، وعدد (٢٠) من المحاسبين

^{٤٩} -محمود عطية اسماعيل، إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية على العقارات المبنية فى ضوء القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٦، عدد ٣، اكتوبر ٢٠٢٢، ص ٣٤

، وعدد (٢٥) من مراقبي الحسابات بالبنوك الإسلامية، ليكون المجموع الكلي لمفردات العينة (٧٥ مفردة).

٣/٧ فروض الدراسة الميدانية:

١- لا توجد فروق جوهرية بين مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.

٢- لا توجد فروق جوهرية بين مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.

٤/٧ اسلوب جمع البيانات:

أعتمد الباحث على المقابلات الشخصية وأسلوب الإستقصاء لتوفير الدقة فى النتائج التى يتوصل اليها الباحث، فضلاً على أنها تساعد على إيجاد الثقة المتبادلة بين الباحث، وبين المستقصى منهم مما يساعد على تفهم المستقصى منهم بأهمية الدراسة الذى يقوم به الباحث.

٥/٧ اسلوب تحليل البيانات:

١/٥/٧ الأساليب المستخدمة فى تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على الإحصاءات الوصفية مثل (الوسط الحسابى المرجح، ومقياس ليكرت) ، بالإضافة الى معامل الإختلاف احد مقاييس النزعة المركزية للمقارنة بين عينتين أو أكثر.

كما تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل (اختبار χ^2 كا^٢) والذى يستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين، وتم الإعتماد على أسلوب ليكرت ذو الصفة الخماسية، واستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA) وهو من مقاييس التشتت المطبقة لإختبار معنوية الفروق بين المتوسطات، واختبار كروسكال والس (Kruskal-Wallis)، الذى يطبق على رتب المتوسطات الحسابية لدرجات كل متغير على حده لتحديد ما إذا كانت الفروق بين الأراء جوهرية أم غير جوهرية ، ويتمثل إحصاء هذا الإختبار فى قيمة (كا^٢) وتوضح أساس إتخاذ القرار بناءً على قيمة مستوى المعنوية المحسوبة، فاذا كانت أكبر من مستوى المعنوية المحسوبة مقدماً ومقدارها (٠.٠٥) يقبل الفرض العدمى، وإذا كانت أقل من مستوى المعنوية المحسوبة يقبل الفرض البديل، ويوضح الجدول التالى قوائم الاستبيان المرسله والمستلمة التى اجرى عليها التحليل:

جدول رقم (٦)
قوائم الاستبيان المرسل والمستملة التي اجري عليها التحليل

الفئات الموزع عليها الاستمارات	القوائم مرسله	القوائم مستلمه	نسب الرد
اساتذة المحاسبة والمراجعة	٣٠	٢٢	%٣٢
المحاسبين بالبنوك الاسلامية	٢٠	٢٣	%٣٣
مراقبين الحسابات بالبنوك الاسلامية	٢٥	٢٥	%٣٥
الإجمالي	٧٥	٧٠	%١٠٠

٢/٥/٧ صدق وثبات اداة الدراسة:

تم تطبيق (معامل ثبات الفا كرونباخ)، لقياس ثبات الدراسة الميدانية بتطبيق برنامج SPSS، ويهدف لحساب قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، وبلغ معامل الفا ٠.٨٣١ للمشكلات المحاسبية الناتجة من تعارض قانون الصكوك السيادية مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبلغ معامل الفا كرونباخ ٠.٧٨٣، لمقترحات مشكلات المحاسبة عن الصكوك بعد تطبيق المقياس على العينة وهو معامل ثبات مرتفع وفقا للمعايير القياسية، مما يؤكد أن المقياس مفيد للغاية ويتميز بدرجة من الثبات.

٦/٧ الاستدلال الإحصائي لدراسة معنوية الفروق لفروض الدراسة (تحليل التباين):

١/٦/٧ الفرض الإحصائي الأول، لا توجد فروق جوهرية بين مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.

٢/٦/٧ المقاييس الوصفية لمشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية:

التقدير بفترة ثقة للمتوسط n %٩٥	حد ادنى	حد اعلى	الخطأ المعياري Std. Error	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط Mean	حجم العينة N	المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى المشكلات الأخرى الناتجة من التطبيق
1.5947	1.1253	.11372	.56862	1.3600	25	محاسبين	هل تعتبر ايرادات الصكوك في مصر مورداً هاماً لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة.
2.9292	1.8208	.26793	1.31256	2.3750	24	مراقبين	
2.2087	1.6786	.13289	1.11979	1.9437	71	Total	
2.7878	2.0304	.18209	0.85407	2.4091	22	اكاديميون	مشكلة تعارض بين قانون الصكوك (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ذات الصلة
3.5150	2.0850	.34641	1.73205	2.8000	25	محاسبين	
3.2520	2.2480	.24265	1.18872	2.7500	24	مراقبين	
2.9743	2.3496	.15660	1.31956	2.6620	71	Total	

3.2808	2.4465	.20060	0.94089	2.8636	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك السيادة كيفية إثبات أنشطة الصكوك بالدفاتر المحاسبية.
2.6438	1.5962	.25377	1.26886	2.1200	25	محاسبين	
3.6722	2.5778	.26452	1.29590	3.1250	24	مراقبين	
2.9858	2.3945	.14822	1.24890	2.6901	71	Total	
2.8763	1.9419	.22466	1.05375	2.4091	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك السيادة كيفية القياس المحاسبى للصكوك
2.8766	1.9234	.23094	1.15470	2.4000	25	محاسبين	
3.8030	2.9470	.20688	1.01350	3.3750	24	مراقبين	
3.0066	2.4582	.13746	1.15830	2.7324	71	Total	
3.2849	2.3514	.22444	1.05272	2.8182	22	اكاديميون	مشكلة لكيفية الإفصاح المحاسبى عن الصكوك في القوائم المالية
3.0227	2.0973	.22420	1.12101	2.5600	25	محاسبين	
2.2043	1.3791	.19945	0.97709	1.7917	24	مراقبين	
2.6468	2.1138	.13362	1.12588	2.3803	71	Total	
3.0881	2.0028	.26093	1.22386	2.5455	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك السيادة كيفية قياس مخاطر المحيطة بتطبيق الصكوك.
2.3810	1.5390	.20396	1.01980	1.9600	25	محاسبين	
3.1390	2.0276	.26863	1.31601	2.5833	24	مراقبين	
2.6381	2.0661	.14340	1.20829	2.3521	71	Total	
2.4740	1.5260	.22792	1.06904	2.0000	22	اكاديميون	لم ينص قانون الصكوك السيادة على كيفية قياس وتوزيع عوائد المتحققة منها.
3.0890	1.8710	.29507	1.47535	2.4800	25	محاسبين	
3.3293	2.4207	.21962	1.07592	2.8750	24	مراقبين	
2.7637	2.1658	.14989	1.26300	2.4648	71	Total	
2.5754	1.6973	.21111	0.99021	2.1364	22	اكاديميون	توجد مشاكل تطبيق تتعلق بكيفية المعالجة المحاسبية الزكوية لعوائد الصكوك السيادة
1.8987	1.2213	.16411	.82057	1.5600	25	محاسبين	
3.5283	2.4717	.25538	1.25109	3.0000	24	مراقبين	
2.5060	1.9447	.14070	1.18559	2.2254	71	Total	
2.5059	1.7668	.17771	0.83355	2.1364	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك كيفية الرقابة المالية والشرعية على أنشطة الصكوك
3.1838	2.0162	.28284	1.41421	2.6000	25	محاسبين	
3.5863	2.2471	.32368	1.58572	2.9167	24	مراقبين	
2.8828	2.2440	.16015	1.34942	2.5634	71	Total	
2.7395	1.9878	.18073	0.84771	2.3636	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك اجراءات الرقابة الداخلية وزيادة التحقق لانشطة الصكوك.
2.8356	1.8044	.24980	1.24900	2.3200	25	محاسبين	
3.5479	2.6188	.22455	1.10007	3.0833	24	مراقبين	

2.8587	2.3244	.13394	1.12856	2.5915	71	Total	
2.6999	1.7546	.22727	1.06600	2.2273	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك كيفية التقرير عن مراجعة ورقابة أنشطة الصكوك السيادية.
1.9289	1.3511	.14000	.70000	1.6400	25	محاسبين	
2.7327	1.6006	.27364	1.34056	2.1667	24	مراقبين	
2.2562	1.7438	.12845	1.08233	2.0000	71	Total	
2.3175	1.5007	.19639	0.92113	1.9091	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك كيفية تقييم حقوق الانتفاع أو القيمة الإجارية للأصول.
1.9526	1.3274	.15144	.75719	1.6400	25	محاسبين	
3.5229	2.1438	.33333	1.63299	2.8333	24	مراقبين	
2.4260	1.8275	.15002	1.26412	2.1268	71	Total	
2.5100	1.3991	.26708	1.25270	1.9545	22	اكاديميون	لم يحدد قانون الصكوك كيفية جمع وتقييم أدلة الاثبات لمراجعة أنشطة الصكوك
1.5947	1.1253	.11372	.56862	1.3600	25	محاسبين	
3.2049	1.9618	.30046	1.47196	2.5833	24	مراقبين	
2.2529	1.6626	.14801	1.24713	1.9577	71	Total	

٣/٦/٧ تحليل التباين لمشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية:

معنوية الفروق بين المتوسطات	مستوى المعنوية المشاهد .Sig	المحسوبة F	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية df	مجموع المر بعات	مشكلات المحاسبة الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمشكلات التطبيقية	
يوجد فرق معنوي	.003	6.342	6.899	2	13.799	بين المجموعا	هل تعد إيرادات الصكوك بمصر مورد لعلاج عجز الموازنة العامة
			1.088	68	73.976	داخل المجموعا	
				70	87.775	الاجمالي	
لا يوجد فرق معنوي	.559	.587	1.035	2	2.069	بين المجموعا	يوجد تعارض بين قانون الصكوك ومعايير المحاسبة للمؤسسة المالية ذات الصلة
			1.762	68	119.818	داخل المجموعا	
				70	121.887	الاجمالي	
يوجد فرق معنوي	.012	4.727	6.664	2	13.327	بين المجموعا	لم يحدد قانون الصكوك أليات أنشطة الصكوك بالدفتر المحاسبية
			1.410	68	95.856	المجموعا داخل	
				70	109.183	الاجمالي	
يوجد فرق معنوي	.003	6.448	7.486	2	14.972	بين المجموعا	مشكلة كيفية القياس المحاسبى للصكوك السيادية
			1.161	68	78.943	المجموعا داخل	
				70	93.915	الاجمالي	

يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	13.341	2	6.671	6.017	.004	مشكلة كيفية الإفصاح المحاسبي عن الصكوك بالقوائم المالية
	المجموعا داخل	75.391	68	1.109			
	الاجمالي	88.732	70				
لا يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	5.949	2	2.975	2.102	.130	لم يحدد قانون الصكوك كيفية قياس مخاطر تطبيق الصكوك.
	المجموعا داخل	96.248	68	1.415			
	الاجمالي	102.197	70				
لا يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	8.797	2	4.398	2.908	.061	لم يحدد قانون الصكوك كيفية قياس وتوزيع العوائد المتحققة
	المجموعا داخل	102.865	68	1.513			
	الاجمالي	111.662	70				
يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	25.643	2	12.82	11.984	.000	مشكلة كيفية المعالجة المحاسبي الزكوية لعوائد الصكوك السيادية
	المجموعا داخل	72.751	68	1.070			
	الاجمالي	98.394	70				
لا يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	7.041	2	3.520	1.988	.145	لم يحدد قانون الصكوك كيفية الرقابة المالية والشرعية على أنشطة الصكوك
	المجموعا داخل	120.424	68	1.771			
	الاجمالي	127.465	70				
يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	8.791	2	4.395	3.719	.029	لم يحدد قانون الصكوك اجراءات الرقابة الداخلية وزيادة التحقق لانشطة الصكوك.
	المجموعا داخل	80.364	68	1.182			
	الاجمالي	89.155	70				
لا يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	5.043	2	2.522	2.228	.116	مشكلة التقرير عن مراجعة ورقابة أنشطة الصكوك سيادية
	المجموعا داخل	76.957	68	1.132			
	الاجمالي	82.000	70				
يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	18.948	2	9.474	6.934	.002	مشكلة تقييم حقوق الانتفاع او القيمة الاجارية للأصول.
	المجموعا داخل	92.912	68	1.366			
	الاجمالي	111.859	70				
يوجد فرق معنوي	بين المجموعا	18.325	2	9.163	6.881	.002	مشكلة جمع ادلة الاثبات لمراجعة أنشطة الصكوك
	المجموعا داخل	90.548	68	1.332			
	الاجمالي	108.873	70				

ويتنج من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات تعارض مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية مع عينة الدراسة، وبلغ مستوى المعنوية المشاهد sig أقل من مستوى المعنوية النظرى (0.05) فى بعض العبارات دون

العبارات الأخرى، مما تطلب إجراء تحليل التباين لمتوسط إجمالي المشكلات المحاسبية لقانون الصكوك السيادية.

٤/٦/٧ المقاييس الوصفية لمتوسط إجمالي مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك:

التقدير بفترة ثقة للمتوسط /٩٥	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	حجم العينة	متوسط إجمالي المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى مشكلات التطبيق
2.5048	2.0966	.09813	.46026	2.3007	22
2.3049	1.8182	.11792	.58960	2.0615	25
3.0740	2.3812	.16746	.82037	2.7276	24
2.5253	2.1963	.08249	.69506	2.3608	71
					الاكاديميون
					المحاسبين بالبنوك الاسلامية
					مراقبين حسابات بالبنوك الاسلامية
					Total

٥/٦/٧ تحليل التباين لمتوسط إجمالي مشكلات المحاسبة والمراجعة

معنوية الفروق بين المتوسّطات	مستوى المعنوية المشاهد .Sig	F المحسوبة	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	متوسط إجمالي المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة للمشكلات التطبيقية بين المجموعات
يوجد فرق معنوي	.002	6.671	.416	68	28.271	داخل المجموعات
			2.773	2	5.547	بين المجموعات
				70	33.818	Total

ويلاحظ من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجمالي متوسط مشكلات المحاسبة من تطبيق قانون الصكوك وعينة الدراسة، فبلغ مستوى المعنوية المشاهد = Sig (0.02) وهي أقل من مستوى المعنوية النظرية (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية، يرجع لاختلاف الوظائف بين المجموعات من وجهة نظر عينة الدراسة وليس داخل الوظيفة الواحدة. ولتأكيد النتيجة السابقة، يطبق اختبار (كروسكال وايلز) احد الاختبارات اللا معلمية لمقارنة وجود فروق بين رتب عينة الدراسة، لمتوسط المشكلات المحاسبية، كما يلي:

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distribution of المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى across categories of العنصر الذي تسمى إليها.	Independent-Samples Kruskal-Wallis Test	.036	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من اختبار (كروسكال ويلز) أن مستوى المعنوية المشاهد $\text{sig}=0.036$ وهي أقل من مستوى المعنوية النظرى (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوي بين رتب المجموعات الثلاث، ومن هذا الاستدلال يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية ومجتمع الدراسة.

٧/٧ الفرض الإحصائي الثاني، لا توجد فروق جوهرية بين مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وبين اجابات المستقصى منهم.

١/٧/٧ المقاييس الوصفية لمقترحات علاج مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية:

التقدير بفترة ثقة للمنتوسط %٩٥	الخطأ المعياري Std. Error	الانحراف المعياري	المتوسط Mean	حجم العينة N	مقترحات الباحث لمعالجة مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية وفقاً للقانون (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية		
						حد اعلى	حد ادنى
3.1684	1.9225	.29955	1.40500	2.5455	22	اكاديميون	تعتبر ايرادات الصكوك السيادية في مصر مورداً لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة
3.2845	1.9155	.33166	1.65831	2.6000	25	محاسبين	
4.3611	3.0556	.31553	1.54580	3.7083	24	مراقبين حسابات	
3.3403	2.5752	.19182	1.61632	2.9577	71	Total	
2.8549	1.7815	.25808	1.21052	2.3182	22	اكاديميون	هناك حاجة لتطبيق الصكوك السيادية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
1.8987	1.2213	.16411	.82057	1.5600	25	محاسبين	
2.7508	1.6659	.26223	1.28466	2.2083	24	مراقبين حسابات	
2.2869	1.7413	.13678	1.15255	2.0141	71	Total	
3.1832	1.9077	.30669	1.43849	2.5455	22	اكاديميون	تتبع الصكوك في الدفاتر المحاسبية في تاريخ اقتنائها بالتكلفة او القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية
1.7787	1.1013	.16411	0.82057	1.4400	25	محاسبين	
3.4518	2.2149	.29895	1.46456	2.8333	24	مراقبين حسابات	
2.5828	1.9243	.16508	1.39097	2.2535	71	Total	
2.6682	1.6954	.23389	1.09702	2.1818	22	اكاديميون	يتم القياس المحاسبى لانشطة الصكوك السيادية وفقاً لمعايير (١٠،٨٠٢) من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية
2.9984	2.0416	.23180	1.15902	2.5200	25	محاسبين	
3.5683	2.4317	.27404	1.31426	3.0000	23	مراقبين حسابات	
2.8630	2.2799	.14613	1.22263	2.5714	70	Total	
3.1216	1.9694	.27702	1.29935	2.5455	22	اكاديميون	الإفصاح المحاسبى للصكوك وفقاً لمعياراً من معايير المحاسبة
3.3100	2.1300	.28589	1.42945	2.7200	25	محاسبين	

3.3369	2.0798	.30384	1.48848	2.7083	24	مراقبين حسابات	للمؤسسات الإسلامية
2.9918	2.3322	.16535	1.39329	2.6620	71	Total	
2.7997	1.8366	.23156	1.08612	2.3182	22	اكاديميون	يتم تتكوين المخصصات وفقاً لمعيار ١٠ من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية لمواجهة مخاطر الصكوك
3.3220	2.1180	.29166	1.45831	2.7200	25	محاسبين	
3.7963	2.7037	.26410	1.29380	3.2500	24	مراقبين	
3.0902	2.4591	.15821	1.33307	2.7746	71	Total	
3.4801	2.2472	.29641	1.39029	2.8636	22	اكاديميون	توزع عوائد الصكوك بين الشركة المصدرة وحملة الصكوك، وتقتل العوائد بقائمة الدخل
2.0701	1.2899	.18903	0.94516	1.6800	25	محاسبين	
3.3449	1.9885	.32785	1.60615	2.6667	24	مراقبين حسابات	
2.7159	2.0447	.16827	1.41791	2.3803	71	Total	
3.1324	2.0495	.26036	1.22121	2.5909	22	اكاديميون	تحسب الزكاة (صافى الموجودات، او صافى الاموال المستثمرة المعيار ٩ من معايير المحاسبة الإسلامية
1.5622	1.1578	.09798	.48990	1.3600	25	محاسبين	
2.9118	1.5882	.31993	1.56733	2.2500	24	مراقبين حسابات	
2.3428	1.7417	.15070	1.26983	2.0423	71	Total	
2.9972	1.9119	.26093	1.22386	2.4545	22	اكاديميون	يطبق معيار الحوكمة ٣ ومعيار المراجعة ٤ من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية لأغراض الرقابة المالية والشرعية للصكوك
2.1296	1.1504	.23721	1.18603	1.6400	25	محاسبين	
3.5569	2.4431	.26919	1.31876	3.0000	24	مراقبين حسابات	
2.6724	2.0318	.16061	1.35329	2.3521	71	Total	
2.9049	1.7315	.28213	1.32328	2.3182	22	اكاديميون	يطبق معيار المراجعة (٥٠٠) ادلة المراجعة لأغراض اجراءات الرقابة الداخلية للسكوك السيادية.
2.9892	1.7308	.30485	1.52425	2.3600	25	محاسبين	
3.6944	2.3889	.31553	1.54580	3.0417	24	مراقبين حسابات	
2.9300	2.2249	.17678	1.48960	2.5775	71	Total	
3.0306	1.8784	.27702	1.29935	2.4545	22	اكاديميون	يطبق معيار مراجعة ٥٤٠ تقرير مراقب الحسابات، ومعيار ٢، تقرير حسابات المراجع الخارجي للمؤسسات الإسلامية
4.0417	2.7583	.31091	1.55456	3.4000	25	محاسبين	
3.4000	2.1000	.31422	1.53934	2.7500	24	مراقبين حسابات	
3.2442	2.5305	.17892	1.50759	2.8873	71	Total	
2.6353	1.6374	.23991	1.12527	2.1364	22	اكاديميون	يطبق منهج التقويم الكمي لتقييم حقيق الانتفاع او القيمة الاجارية للاصول.
2.7766	1.7034	.26000	1.30000	2.2400	25	محاسبين	
2.7214	1.6952	.24803	1.21509	2.2083	24	مراقبين حسابات	
2.4818	1.9125	.14272	1.20261	2.1972	71	Total	

3.0140	2.0769	.22532	1.05683	2.5455	22	اكاديميون	تحدد اختبارات المراجعة المناسبة لجمع وتوفير الأدلة والقرائن للتحقق من وصدق القوائم المالية للصكوك
1.9433	1.0167	.22450	1.12250	1.4800	25	محاسبين	
2.6579	1.5921	.25758	1.26190	2.1250	24	مراقبين حسابات	
2.3166	1.7397	.14462	1.21857	2.0282	71	Total	

٢/٧/٧ تحليل التباين لمقترحات علاج مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك

مغوية الفروق بين المتوسطات	مستوى المغوية المشاهد .Sig	المحسوبة F	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية df	مجموع المربعات	مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية في ضوء القانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية	
يوجد فرق مغوي	.018	4.283	10.230	2	20.460	بين المجموعات	تعتبر إيرادات الصكوك بمصر مورداً لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة
			2.388	68	162.413	داخل المجموعات	
				70	182.873	Total	
يوجد فرق مغوي	.045	3.242	4.047	2	8.095	بين المجموعات	هناك حاجة لتطبيق الصكوك السيادية لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
			1.248	68	84.891	داخل المجموعات	
				70	92.986	Total	
يوجد فرق مغوي	.001	8.266	13.244	2	26.489	بين المجموعات	تثبت الصكوك في الدفاتر المحاسبية في تاريخ اقتنائها بالتكلفة أو القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الإسلامية
			1.602	68	108.948	داخل المجموعات	
				70	135.437	Total	
لا يوجد فرق مغوي	.076	2.676	3.815	2	7.630	بين المجموعات	القياس المحاسبي للصكوك يكون معيار (١٠٠٨٠٢) من معايير محاسبة المؤسسات الإسلامية
			1.426	67	95.513	داخل المجموعات	
				69	103.143	Total	
لا يوجد فرق مغوي	.897	0.109	0.217	2	0.434	بين المجموعات	يكون الإفصاح محاسبياً للصكوك وفقاً لمعيار رقم ١ معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية
			1.992	68	135.453	داخل المجموعات	
				70	135.887	Total	
لا يوجد فرق مغوي	.056	2.999	5.041	2	10.082	بين المجموعات	تكون المخصصات وفقاً معيار ١٠ من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية لمخاطر الصكوك السيادية
			1.681	68	114.313	داخل المجموعات	
				70	124.394	Total	
يوجد فرق مغوي	.007	5.426	9.684	2	19.368	بين المجموعات	توزع عوائد الصكوك للشركة المصدرة وحملة الصكوك، وتقتل العوائد بقائمة الدخل
			1.785	68	121.364	داخل المجموعات	
				70	140.732	Total	

يوجد فرق معنوي	0.002	7.011	9.648	2	19.295	بين المجموعات	زكاة الصكك تحسب بطريقة صافي الموجودات، أو الأموال المستثمرة وفقاً للمعيار ٩ من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية
			1.376	68	93.578	داخل المجموعات	
				70	112.873	Total	
يوجد فرق معنوي	0.001	7.427	11.491	2	22.983	بين المجموعات	يطبق معيار الحوكمة ٣ من المراجعة ٤ من معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية لأغراض رقابية المالية والشرعية للصكوك سيادية
			1.547	68	105.215	داخل المجموعات	
				70	128.197	Total	
لا يوجد فرق معنوي	0.172	1.806	3.916	2	7.833	بين المجموعات	معيار المراجعة رقم (٥٠٠) ادلة المراجعة لأغراض إجراءات الرقابة الداخلية وزيادة التحقق لأنشطة الصكوك السيادية.
			2.169	68	147.491	داخل المجموعات	
				70	155.324	Total	

وينتج من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمقترحات معالجة مشكلات المحاسبة لقانون الصكوك مع عينة الدراسة، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد sig أقل من مستوى المعنوية النظرية (0.05) لبعض العبارات دون العبارات الأخرى، مما يتطلب إجراء تحليل التباين لمتوسط اجمالي مقترحات معالجة المشكلات المحاسبية لقانون الصكوك.

٣/٧ المقاييس الوصفية لمتوسط اجمالي مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية:

التقدير بفترة ثقة للمتوسط ٩٥٪		الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	حجم العينة N	مقترحات علاج متوسط اجمالي المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى المشكلات الأخرى
حد ادنى	حد اعلى					
2.7688	2.0774	.16623	.77969	2.4231	22	اكاديميون
2.3056	1.7806	.12718	.63591	2.0431	25	محاسبين بالبنوك الإسلامية
2.9749	2.4481	.12733	.62379	2.7115	24	مراقبين حسابات
2.5587	2.2148	.08621	.72639	2.3868	71	Total

٤/٧/٧ تحليل التباين لمتوسط إجمالي مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية:

متوسط إجمالي مقترحات علاج المشكلات المحاسبية الناتجة من التعارض مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المشكلات التطبيقية	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط مجموع المربعات	F المصوبة	مستوى المعنوية المشاهد .Sig	معنوية الفروق بين المتوسطات
بين المجموعات	5.514	2	2.757			
داخل المجموعات	31.421	68	.462	5.966	.004	يوجد فرق معنوي
Total	36.935	70				

ويتبين من جدول تحليل التباين لمتوسط إجمالي مقترحات مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجمالي متوسط مقترحات مشكلات المحاسبة والمراجعة وعينة الدراسة، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد $\text{sig}=0.04$ وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية النظرى (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية يرجع لاختلاف الوظائف بين المجموعات من وجهة نظر عينة الدراسة وليس داخل الوظيفة الواحدة. ولتأكيد النتيجة السابقة من إختبار تحليل التباين كأحد الاختبارات المعلمية، يطبق اختبار (كروسكال وايلز) احد الاختبارات اللامعلمية لمقارنة وجود فروق لرتب عينة الدراسة، بالنسبة لإجمالي مقترحات علاج مشكلات المحاسبة الناتجة من تطبيق القانون وعينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distribution of المقترحات الباحث لمعالجة مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية في ضوء القانون رقم (138) لسنة 2021 ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تنتمي إليها.	Independent-Samples Kruskal-Wallis Test	.006	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is .05.

ويتضح من خلال اختبار (كرويسكال وايلز) رفض الفرض العدمي، حيث أن مستوى المعنوية المشاهد $sig=0.006$ وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية النظرى (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية بين رتب المجموعات الثلاث، ومن هذا الاستدلال يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل، وهو وجود فروق جوهرية معنوية ذات دلالة احصائية بين مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة عن الصكوك السيادية، وبين مجتمع الدراسة.

٨- النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية المستقبلية:

١/٨ نتائج الدراسة:

فى ضوء الدراسة النظرية والميدانية يمكن استخلاص بعض النتائج التالية:

١- ثبات صحة الفرض الاول البديل، وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مشكلات المحاسبة والمراجعة للصكوك السيادية وفقاً للقانون (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ ومجتمع الدراسة.

٢- ثبات صحة الفرض الثانى البديل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مقترحات معالجة مشكلات المحاسبة للصكوك السيادية وفقاً للقانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٢١ ومجتمع الدراسة.

٣- تتميز الصكوك السيادية، انها من الادوات المالية الحديثة الصادرة وفقاً لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، وهي بديلاً عن السندات القائمة على الفوائد الربوية. وتم طرح الصكوك السيادية فى مصر من خلال (وزارة المالية) بقيمة (١.٦ مليار دولار)، شهر ٣/٢٠٢٣

٤- من المشكلات ذات الاهمية فى المتوسط بالنسبة للأكاديميين، هو ان قانون الصكوك لم يحدد ويوضح (كيفية اثبات أنشطة الصكوك بالدفاتر المحاسبية، والقياس والإفصاح المحاسبى للصكوك بالقوائم المالية، وكيفية تقييم حقوق الانتفاع او القيمة الاجارية للأصول) مما ادى الى تعدد مشكلات التطبيق المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبى لأنشطة الصكوك.

٥- من المشكلات ذات الأهمية فى المتوسط للمحاسبين بالبنوك الاسلامية (تعارض قانون الصكوك مع معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم

نص القانون على كيفية قياس وتوزيع العوائد المتحققة منها وقياس مخاطرها) مما أدى لمشكلات تطبيقية.

٦- من المشكلات ذات الأهمية في المتوسط بالنسبة لمراقبي الحسابات ان قانون الصكوك لم يحدد (كيفية جمع وتقييم ادلة الاثبات اجراءات الرقابة الداخلية، وزيادة التحقق لانشطة الصكوك، وكيفية مراجعة أنشطة الصكوك والتقرير عنها، والمعالجة المحاسبية الزكوية لها)، مما يؤدي الى صعوبة مراجعة أنشطة الصكوك سواء كانت (المراجعة داخلية ام خارجية).

٧- من اكثر المقترحات لمعالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية ذات الأهمية في المتوسط لمجتمع الدراسة هو الاعتماد على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عام ٢٠١٥، وتعديلاتها عام ٢٠٢٠، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول السابقة في التطبيق.

٨- تعتمد الرقابة على الصكوك السيادية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على (هيئة الرقابة الشرعية، والرقابة الشرعية الداخلية والرقابة الشرعية الخارجية).

٩- الاعتماد على منهج التقويم الكمي، المطبق في مصلحة الضرائب العقارية، عند تحديد القيمة السوقية والايجارية للأصول، بهدف طرح الاكتتابات في أنشطة الصكوك السيادية.

٢/٨ توصيات الدراسة:

١- التأكيد على تطبيق الإطار المقترح بهدف معالجة مشكلات المحاسبة والمراجعة الناتجة من تطبيق الصكوك السيادية وفقاً للقانون رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١ .

٢- تفعيل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة ذات الصلة، والمطبقة بالمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بهدف مراعاة الممارسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق قانون الصكوك السيادية.

٣- الاسترشاد بمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية ذات الصلة، للعمل على إيجاد حلول لمشكلات التطبيق مثل معايير المحاسبة الصادرة من وزارة الاستثمار ٢٠٢٠، بالإضافة الى معايير المراجعة الصادرة من الجهاز المركزي للمحاسبات عام ٢٠٠٩ .

٣- عمل مؤتمرات وندوات للتعريف بالمحاسبة والمراجعة عن الصكوك وكيفية تطبيقها، والتعرف على مشكلات تطبيقها فى مصر والعمل على معالجتها لتحقيق اهداف اصدارها.

٣/٨ المقترحات البحثية المستقبلية:

- ١- اجراء دراسة دولية مقارنة لمشكلات المحاسبة والمراجعة عن الصكوك السيادية للاستفادة من هذه التجارب فى إيجاد حلول لمشكلات التطبيق فى مصر .
- ٢- اجراء دراسة لبيان اثر حصيلة الصكوك السيادية على الحد من عجز الموازنة العامة فى مصر، وعلى زيادة الإيرادات السيادية للدولة.
- ٣- اجراء دراسة تطبيقية للتوافق بين قانون الصكوك السيادية فى مصر، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، و معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ذات الصلة.

٩- قائمة المراجع:

١/٩ المراجع العربية:

- ١- احمد شوقى سليمان، استخدام اساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية للحد من مخاطر صيغ التمويل الاسلامى، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الازهر ٢٠٢١
- ٢- احمد عطية اسماعيل، اطار محاسبى لادارة المخاطر المالية فى ضوء معايير وارشادات منظمات خدمة البنوك الاسلامية، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ٢٠١٩
- ٣- احمد محمد عبد الرؤوف، وآخرون، دورمعيار التقييم المصرفى فى قياس جودة الاصول المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد ٤، اكتوبر ٢٠٢١
- ٤- بهانة وداد محمد، اثر تطبيق المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية (IFRS9) على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، عدد ١٣، الجزء الاول، ٢٠٢٢ .

- ٥- **رامى محمد كمال**، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلاً عن السندات التقليدية، الطبعة الأولى، القاهرة، بدون ناشر، ٢٠١٩
- ٦- راضى عبد المقصود مهدى، دورالصكوك الاسلامية فى تمويل مشروعات البنية التحتية ، تجارب دولية، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر**، ٢٠٢١
- ٧- سحر احمد يوسف، امكانية رفع معدلات الادخار فى البنوك الاسلامية المصرية، دراسة مقارنة(بنك البركة، وبنك مصر)، للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢)، **مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد**، عدد ٤ اكتوبر ٢٠٢٢
- ٨- على احمد الندوى، عقد الاستصناع بين دراسة شرعية تأصيلية وصيغة تمويلية معاصرة ، **مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا**، عدد ٢٥، ٢٠١٢
- ٩- **عبد الحميد احمد قندوز**، الصكوك، الإطار النظرى والتطبيقى، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربى، ابو ظبى، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٢
<http://www.amf.org.ae-ar>
- ١٠- عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الاسلامية فى تطوير السوق الاسلامى لرأس المال- **التجربة الماليزية نموذجاً** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥
- ١١- عز الدين فكرى تهاى، عقد الإستصناع كألية لتفعيل دور الوقف فى تمويل وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، **حاجة العالم الى تفعيل دور الإقتصاد والتمويل الإسلامى**، مؤتمر رابطة الجامعات الاسلامية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨
- ١٢- على احمد زين، محمد عبد القادر امين، عبد الحميد محمد عبد اللطيف، اطار مقترح لدور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة أنشطة الصكوك المالية الإسلامية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان**، ٢٠١٩
- ١٣- **قانون الصكوك السيادية**، رقم (١٣٨) لسنة ٢٠٢١، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٢، مكرراً، ٢٠٢١/٨ .
- ١٤- **محمد اكرم لال الدين**، التجربة الماليزية لإصدارالصكوك، ندوة آليات تطبيقات الصكوك - تجارب دولية، فندق هليتون ، رمسيس، القاهرة، ٢٠١٩
- ١٥- محمد خيرى كامل، نموذج مقترح لاسس القياس والإفصاح المحاسبى عن صكوك الاستثمار الاسلامية، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة دكتوراة غير منشور، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٤

- ١٦- محمد عبد الحليم عمر، الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٢
- ١٧- مصطفى خليفة حجازي، المحاسبة عن مخاطر الأدوات المالية بالبنوك الإسلامية واثرها على كفاية رأس المال، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٨
- ١٨- ماهر مصطفى احمد، المحاسبة في شركات الأموال وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، المحاسبة المتوسطة، الكتاب الثاني، كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، ٢٠١٤
- ١٩- محمود عطية اسماعيل، إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية على العقارات المبنية في ضوء القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠، دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٦، عدد ٣، أكتوبر ٢٠٢٢
- ٢٠- ممدوح عبد الفتاح احمد، متطلبات اصدار وتداول واطفاء الصكوك الاسلامية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، عدد ١، ٢٠١٥ .
- ٢١- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار ١٩/٤ - ١٧٨، الدورة التاسعة عشرة، المنعقدة في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، أبريل ٢٠٠٩
- ٢٢- معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢)، تقرير المراجع الخارجي، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥ www.aaofi.com على
- ٢٣- معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٤) فحص المراجع الخارجي، الالتزام باحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥
- ٢٤- معيار المراجعة رقم (٥٠٠)، ادلة المراجعة، معايير المراجعة المصرية الصادرة بالقرار رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للمحاسبات، الطبعة الاولى ٢٠٠٩
- ٢٥- معيار المراجعة رقم (٥٤٠)، تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة، معايير المراجعة المصرية الصادرة بالقرار رقم (٣٠٠) لسنة ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للمحاسبات، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩
- ٢٦- معيار المحاسبة المالية رقم (١)، العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥

- ٢٧- معيار المحاسبة المالية رقم (٢)، **المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، متاح على www.aaoifi.com
- ٢٨- معيار المحاسبة المالية رقم (٨)، **الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، متاح على www.aaoifi.com
- ٢٩- معيار المحاسبة المالية (٩)، **الزكاة**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥
- ٣٠- معيار المحاسبة المالية رقم (١٠)، **الاستصناع والاستصناع الموازي**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، ص ٤٧٨ متاح على www.aaoifi.com
- ٣١- معيار المحاسبة المالية (١١)، **المخصصات والاحتياطيات**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، متاح على www.aaoifi.com
- ٣٢- معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥)، **الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، ٢٠١٥، متاح على www.aaoifi.com
- ٣٣- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية (١)، **تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها وإعادة التنصيف**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥
- ٣٤- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) **الرقابة الشرعية**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، ص ١٠٥٩ متاح على www.aaoifi.com
- ٣٥- معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية (٣) **الرقابة الشرعية الداخلية**، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠١٥، متاح على www.aaoifi.com
- ٣٦- مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، التقرير السنوي ٢٠١٨، متاح على: www.ifsb.org/ar-sac03.bhb

٣٧- ناريمان اسماعيل احمد، رقمنة الصكوك المالية الاسلامية باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل وانعكاسها على تفعيل الإفصاح عن الشمول المالي، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢

٣٨- وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية، برنامج اصدار الصكوك، ٢٠٢٠ ، متاح على: <http://www.mof.gov.sa/financial>

٣٩- اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك السيادية، الجريدة الرسمية، عدد ١٧ تابع أ، ٢٠٢٢

٢/٩ المراجع الأجنبية:

- 40-Ahmed iprhim "Applied shari ,Ah in financial Transsaction" Availapl at http://www.Shared.china.com/get_in_financial/2014
- 41-sugiyarti fatm laela hilda rossiata setyo hari wijanto rifki ismal, managment accounting strategy colalignment in aslmic banking ,internatinol jornal aslmic and middle eastm fanans management 2018
- 42- Alliance for Financial Inclusion (AFI) 2019. Alliance for financial inclusion policy model: AFI core set of financial inclusion indicators. Available at: https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2019-12/AFI_PM_Core%20Set_FINAL_digital.pdf.
- 43- Barik, R. and A. K. Pradhan. 2021. Does financial inclusion affect financial stability: Evidence from Brics nations? The journal of developing Areas. 55(1): 341 – 356
44. - Bayram, O. 2020. Importance of Blockchain use in cross – Border payments and evaluation of the progress in this area. Dogus universitesi Dergisi. 21(1): 171 – 189.
- 45 - Bhardwaj, A. K.; A. Garg and Y. Gajpal. 2021. Determination of Blockchain technology adoption in supply chains by small and medium enterprises (SMEs) in India. Mathematical Problems in Engineering. (2021): 1- 14.
- 46 -Ibrahim, S. S. and H. M. Aliero. 2020. Testing the impact of financial inclusion on income convergence: Empirical evidence from Nigeria. African development review. 32(1): 42 – 54
- 47- Sani, S., H. Ozdeser and B, Cavusoglu. 2019. Financial inclusion as a pathway to welfare enhancement and income equality: Micro – level evidence from Nigeria. Development southern Africa. 36(3): 390
- 48- Singh, S., A. Sharma and P Jain. 2018. A detailed study of Blockchain: changing the world. International Journal of Applied Research. 13(14): 11532-11539